

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع:

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: القانون الخاص

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الاستراتيجيات القانونية للشركات الناشئة في السوق

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

التخصص: قانون خاص

الشعبة: الحقوق

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بن بدرة عفيف

من إعداد الطالب(ة):

نايت بشير ليندة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة): بن عوالي علي..... رئيسا

الأستاذ(ة): بن بدرة عفيف..... مشرفا مقرا

الأستاذ(ة): بن عبو عفيف..... مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

نوقشت في : 2025/07/02



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم



كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التبرعات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: مناجيمه بسمير سيدة.....الصفة: طالبة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم:والصادرة بتاريخ:
المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: القانون الخاص
والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:
الإستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة في السوق

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

امضاء المعني

نقرأ نشرية الامتثال
التاريخ: 02 JUL 2025
مستفاد من في 02 JUL 2025
رئيس المجلس الشفلي البلدي
رئيس المصلحة



التاريخ: 02 JUL 2025

رئيس المجلس الشفلي البلدي
مفوض المصلحة البلدية
إمضاء: لمصلح أحمد

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الإهداء

إلى زوجي العزيز، سندي ورفيق دربي، الذي كان دعمه
دافع الي في كل خطوة، حفظه الله وأدامه

تاجا على رأسي

إلى فلذات كبدي، آدم وإيناس وأسيل، زهرات -
عمري ومصدر إلهامي حفظهم الله وجعلهم ذرية سالحة

وإلى والدي: أبي العزيز الذي لم يبخل علي يوما بالدعاء
و إلى روح أمي الغالية التي رحلت عن هذه الدنيا، لكنها
باقية في قلبي بدعائها، وبدفاء حضورها في

كل تفاصيل حياتي، أسأل الله أن يرحمها

رحمة واسعة ويجعل هذا الجهد في ميزان

حسناتها

الشكر و التقدير

قال تعالى: «لئن شكرتم لأزيدنكم» الآية 7 من سورة إبراهيم

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة نعمة العلم والبصيرة
أتقدم بالشكر العظيم إلى الأستاذ المشرف بن بدرة عفيف الذي لم يبخل علي بتوجيهاته
القيمة طيلة دراسة موضوع المذكرة حفظه الله
وأتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة
والى كل أساتذة وإطارات كلية الحقوق والعلوم السياسية
وكل الشكر والتقدير لأختي عابد بدرة على دعمها ومساندتها لي
كما أشكر زميلتي في الدراسة صارة ونوال
وأخيرا كل الشكر إلى من ساهم معي ولو بكلمة طيبة لإتمام هذا العمل دمتم سندا لنا.

مقدمة

مقدمة

تعتبر المؤسسات الناشئة مصدرا رئيسيا للثروة وخلق مناصب شغل ونتيجة للتطورات التي شهدتها عولمة الاقتصاد خضعت هذه الأخيرة لاهتمام خاص من قبل السلطات العمومية حيث تكتسي المؤسسات الناشئة في الوقت الراهن أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة وحتى الدول الناشئة النامية، لما تتميز به من سرعة النمو والتطور والقدرة على تحويل المعرفة إلى تكنولوجيا وابتكارات تساعد على تحقيق التنافسية على الصعيد الدولي والنمو للدول، إدراكا للتحديات والإشكاليات المرتبطة بإنشاء وتطوير الشركات التكنولوجية الناشئة بذلت الحكومة الكثير من الجهد لتخفيف القيود الإدارية والمالية. حول هذه الشركات سواء من ناحية التمويل أو من ناحية المرافقة والحجم وخلق نظام بيئي متكامل يهدف إلى تشجيع حاملي المشاريع التي تحويها أفكارهم الإبداعية إلى مؤسسات ناشئة.

كما أن التطورات التي شهدتها العالم في شتى المجالات والأزمات العالمية المتتالية واحتدام شدة المنافسة قرابة عشرين من الزمن كانت دافعا أساسيا لبلورة أفكار إبداعية ضمن ما يسمى بالصناعة الابتكارية، لعل من أهمها المؤسسات الناشئة التي أصبحت ركيزة من ركائز التنمية في كل بلد نظرا لما تلعبه من دور نشيط ومحوري في دعم الاقتصاد وتعزيز فرص نموه.

فهي إستراتيجية حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة، بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق. وهذا النوع من المؤسسات ظهر بداية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1976م، في حين لم تعرفه فرنسا إلى غاية نهاية التسعينيات، وعرف انتشارا في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان من بينها الجزائر، أي بعد حوالي أربعين سنة من ظهوره لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية فهو أسلوب مبتكر في الأنظمة الغربية لغرض تشجيع المبادرات الخاصة التي تمتلك الأموال والخبرة على اقتحام أكبر قدر ممكن في الأسواق متحملة المخاطر الناجمة عن ذلك

لتحقيق الأرباح المرجوة، فهي مرتبطة بعالم الرقمنة والإنترنت وتعتبر عن منشآت مؤقتة جديدة في طور الإنطلاق تبحث عن المال والأعمال المثالي لغرض النمو التطور مع ارتباطها بمعامل الخطر¹.

فإستراتيجية المؤسسات الناشئة هي من نوع خاص تختلف كثيرا عن بعض المؤسسات التي تهدف إلى التوسع والتطور في السوق على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتجلى ذلك في المركز القانوني الذي توصف به من الناحية القانونية والذي اعتمده بعض التشريعات بإعتبارها مؤسسات تشابه في طور الإنطلاق *une entreprise jeune qui démarrée* وأيضا بوصفها مؤسسات ذات طابع تكنولوجي المنتظر منها هو تقديم أحسن الخدمات مع التسيير الأمثل لها فهي قانونا توصف من قبل بعض التشريعات بأنها شركات تجارية دون تحديد صفة الشركة التجارية لكن المنفق عليه عمليا أنه يمكن أن تتخذ وصف الشركة التجارية ذات المسؤولية المحدودة وشركات ذات الأسهم البسيطة بإعتبارها هي التي تحقق ما تصبو إليه هذه المؤسسات الناشئة.

ولأن مصطلح المؤسسة الناشئة ظهر مؤخرا في السوق الجزائر فهي تحتاج إلى وضع إطار قانوني يتناسب وهيكلها الخاص، حيث تم الإشارة إليها لأول مرة في قانون المالية 2020 ثم جاء تنظيمها من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20-254 حيث جاء هذه الأخيرة لحماية الإقتصاد الوطني وتنويعه وتحسين مناخ الأعمال و النفقات العمومية والواردات في الخدمات والسلع، وتوسيع مصادر التمويل لهذه المؤسسات من خلال احتضانها وانشاء صندوق تمويل خاص بها في الخزينة العمومية، وبفضل هذا النوع من المؤسسات يسمح للشباب بعرض مشروعهم على أرض الواقع، وهي إحدى الآليات الإقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال تأطير المشاريع المصغرة ودعمها ومواكبتها لتطوير المناخ الإقتصادي من جهة ومن جهة أخرى القضاء على البطالة، والمحافظة على

¹ أرزيل الكاهنة، هيئات دعم المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري المؤسسات الناشئة والحاضنات جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزء الأول، الطبعة، 2024، ص46.

الشباب أصحاب الكفاء وتفادي نزيها نحوى دول أخرى التي تملك مؤهلات أفضل من الناحية التكنولوجية والإقتصادية والعلمية والظروف الإجتماعية التي تصنع ربيع إقتصادي مزدهر للدول الأخرى.

حتى تقوم هذه المؤسسات بالدور التنومي المرجو منها لابد عليها من مواجهة أهم العقبات التي تتعرض لها، والتي تتمثل في عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لإنشاء أو لإستمرار نشاطها، وهو ما يتطلب وكالات للدعم في تنمية الفكر المقاولاتي.

فشهدت الساحة الاقتصادية في السنوات الأخيرة تناميا ملحوظا لدور المؤسسات الناشئة، التي أصبحت تمثل محركا أساسيا للابتكار والنمو، سواء من خلال تقديم حلول تكنولوجية مبتكرة أو عبر خلق فرص عمل جديدة وتوزيع مصادر الدخل القومي . ويُعزى هذا الزخم إلى الطابع الديناميكي والمرن لهذه المؤسسات، والذي يمكنها من الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق، بل والمساهمة في إعادة تشكيله.

غير أن هذا الدور المتعاظم للمؤسسات الناشئة يصطدم بعدة تحديات قانونية، سواء على مستوى التأسيس، أو التمويل، أو النمو والتوسع . ومن هذا المنطلق، أضحت الحاجة ملحة لاعتماد استراتيجيات قانونية فعالة قادرة على تأمين الحماية القانونية لهذه المؤسسات من جهة، وتوفير بيئة مشجعة على الاستثمار والتطور من جهة أخرى.

تعد استراتيجية حماية الملكية الفكرية من بين أبرز هذه الاستراتيجيات، نظرا لكون الابتكار يعد الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المؤسسة الناشئة . كما تعتبر إستراتيجية الاندماج والاستحواذ وسيلة قانونية هامة لتعزيز موقع هذه المؤسسات في السوق، وتمكينها من توسيع نشاطها .

1-أهمية الموضوع:

- تكتسب دراسة موضوع الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الدراسية مني الشوق الدمية علمية بالغة وهي كالآتي:

- تسليط الضوء على جانب حيوي من جوانب نجاح المؤسسات الناشئة ولا هو الجانب القانوني، والذي كثيرا ما يفعل لصالح الجوانب التقنية أو المالية.
- إبراز أهم الاستراتيجيات القانونية التي تعتمد عليه المؤسسات الناشئة والمتمثلة في حماية الملكية الفكرية والاندماج والإتسحواذ والتي تساعد رواد الأعمال و الجهات المعنية في بلورة سياسات أكثر دعما لهذا القطاع.

2-أسباب اختيار الموضوع:

لقد تعددت أسباب اختيار الموضوع منها أسباب ذاتية وأسباب موضوعية تتمثل فيما يلي:

أ- لأسباب الذاتية :

- الميول الشخصي الدراسة القوانين و كيفية تأثيرها على نجاح المؤسسات الناشئة.
- الرغبة في المبادرة العلمية لدراسة موضوع يتسم بالحدائثة.

ب- الأسباب الموضوعية :

- اهتمام السياسات الحكومية الجزائرية اهتماما خاصا بالمؤسسات الناشئة كجزء من استراتيجيتها لتنويع الإقتصاد وتقليل الإعتماد على المورد الواحد.
- نقص الدراسات الأكاديمية حول الغستراتيجيات لقانونية التي تدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.

3-أهداف الدراسة:

تحتوى دراسة هذا الموضوع على عدد الأهداف من بينها:

- تقييم فعالية الإطار القانوني الجزائري في بعد المؤسسات الناشئة.
- تحليل أبرز الاستراتيجيات القانونية المعتمدة في لدى المؤسسات.
- اقتراح حلول وتوصيات لتحسين البيئة القانونية لهذه المؤسسات.

4- الدراسات السابقة.

تناولت العديد من الدراسات موضوع المؤسسات الناشئة منها ما يلي.

- من إعداد الطالبين عبيد الفرّج عماد الدين و بن رايج جواد عادل، فا النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة ما ستر في الحقوق ، تخصص - قانون خاص - جامعة بوشعيب - عين تيموشنت السنة 2023/2022.
- من اعداد الطالبين رايدي عبد الكريم وزياوس أسامة، المؤسسات الباسات في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص - قانون المال جامعة البشر الابراهيمى - برج موحد برنج - لفصالة 2022 - 2023.

5-صعوبة الدراسة:

تكمن صعوبة الدراسة في :

- حداثة الإطار القانوني المنظم للمؤسسات الناشئة لاسيما في الجزائر
- ندرة المراجع الأكاديمية المتخصصة والتراجع القانونية التي تناولت الموضوع بعمق.
- من الناحية المنهجية مثلت محاولة الربط بين المفاهيم الإقصائية والمرتكزات القانونية تحديا إضافيا.

6- إشكالية الموضوع :

- بناءا على المعلومات التي حصلت عليها من خلال دراسة الإستراتيجية القانونية للمؤسسات الناشئة في السوق قمنا بطرح الإشكالية التالية :
- مامدى فعالية الإستراتيجيات القانونية لاسيما حماية الملكية الفكرية واليات الإدماج والإستحواد في دعم المؤسسات الناشئة ؟
 - وهل يوفر الإطار القانوني الجزائري بيئة ملائمة لتطبيق هذه الإستراتيجيات؟
 - ولالإمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية سيتم الاعتماد على الأسئلة الفرعية التالية:
 - هل يتيح الإطار القانوني الجزائري الحالي بيئة قانونية داعمة وملائمة لطبيعة المؤسسة الناشئة؟

- ما مدى فعالية الاستراتيجيات القانونية في المدرسة في دعم نمو واستقرار المؤسسات الناشئة، خصوصا في ظل غياب قوانين خاصة تلائم طبيعة المؤسسات الناشئة باعتبارها حديثة وتعتمد على الابتكار والتكنولوجيا؟

07- فرضيات الموضوع

وهناك عدة فرضيات متعلقة بدراسة هذا الموضوع من بينها:

- تفتقر المنظومة القانونية الجزائرية إلى إطار تشريعي خاص ومتكامل ينظم المؤسسات الناشئة مما يحد من فعالية استراتيجياتها في السوق.

- تبنى استراتيجيات قانونية واضحة، لاسيما في مجالات حماية الملكية الفكرية، وتنظيم الاندماج والاستحواذ بشكل فعال في استقرار ونمو المؤسسات الناشئة.

- تعاني المؤسسات الناشئة في الجزائر من صعوبات قانونية وإجرائية ناتجة من غموض القوانين وتعدد الجهات التنظيمية، مما يعيق اندماجها السلس في السوق.

8- المناهج المتبعة لدراسة الموضوع:

-المنهج الوصفي والتحليلي:

اعتمدت في هذه الدراسة على المناهج الوصفي وذلك من حملة خلال رصد وتحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالمؤسسات الناشئة، قصد الإحاطة بالآثار التشريعي الذي يؤطر نشاطها.

كما تم توظيف المنهج التحليلي يصدف دراسة الاستراتيجيات القانونية المتبعة من طرف هذه المؤسسات والوقوف على مدى نجاعتها في دعم النمو والاستمرارية والانفتاح على الأسواق.

ولإثراء هذه الدراسة فسا بتقسيم الموضوع إلى وصلين:

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الناشئة

الفصل الثاني : الإستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة.

الفصل الأول: الإطار

النظري والقانوني

للمؤسسات الناشئة

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

تمهيد :

تعتبر المؤسسات الناشئة من المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والابتكار في المجتمعات الحديثة ، فهي تبرز في عالم متسارع التغير والتطور كعناصر حيوية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وغالبا ما تبدأ كأفكار أو مشاريع صغيرة ممتلك القدرة على إحداث تغييرات جذرية في الأسواق والمجتمعات ولذلك فإن فهم طبيعة هذه المؤسسات والإطار النظري الذي يحيط بها يعد أمرا أساسيا لتقدير دورها بشكل فعال.

لذا أمسى من الضروري على ذوي التخصصات ومن شتى المجالات التفكير من اجل خلق مؤسسات ناشئة من شأنها مواكبة هذه التطورات التي هي نتيجة الانفجار التكنولوجي العالمي الحالي كونها نموذج جديد يطغى على مجال الأعمال، فهي تقوم عادة على الأفكار الجديدة والمفاهيم المبتكرة حيث لها القدرة على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية وتغيرات السوق ويمكن أن تكون نواة لشركات كبيرة وناجحة في المستقبل كون هدفها الأساسي هو النمو والتطور وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل .

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

المبحث الأول: الإطار النظري و لمفاهيمي للمؤسسات الناشئة

المؤسسات الناشئة أصبحت ضرورة في ظل التغيرات التي أصبح يشهد ها العالم، خصيصا مع بداية القرن الحالي ميولا كبيرا للاقتصاديات نحو المؤسسات الناشئة لما كان لها من آثار إيجابية من حيث النمو وحماية الإقتصاد من صدمات الشبكات الكبرى، هذا التغيير جعل الدول والمؤسسات تركز أكثر فأكثر على هذا النوع من المؤسسات وعليه سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين: جاء المطلب الأول تحت عنوان مفهوم المؤسسات الناشئة والمطلب الثاني تناولنا فيه أنواع و مراحل حياة المؤسسات الناشئة و أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة.

تمثل المؤسسات الناشئة، أحد سمات العصر الحديث، حيث أنها تعمل على إيجاد حل لمشاكل ليس لها حلول، أو إيجاد حلول أفضل من الموجودة في الوقت الحالي. تتجه الدول النامية نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة من بينها الجزائر والتي تسعى إلى ترقية هذا القطاع الحساس ولتحديد مفهوم المؤسسات الناشئة، سنتناول في الفرع الأول التعريف الفقهي و القانوني للمؤسسات الناشئة و في الفرع الثاني خصائص المؤسسات الناشئة .

الفرع الأول: التعريف الفقهي والقانوني للمؤسسات الناشئة.

لقد تعددت التعريفات الفقهية والقانونية للمؤسسات الناشئة، لكونها مفهوم مستحدث في البيئة الإقتصادية.

أولا: التعريف الاصطلاحي والفقهي للمؤسسات الناشئة.

1- التعريف الإصطلاحي للمؤسسات الناشئة:

لا يمكن تعريف المؤسسة الناشئة إلا بالنظر الشامل لبعض العناصر المتعلقة بمكوناتها وفي هذا العنصر سنتطرق أولا للمؤسسة الإقتصادية.

لقد تعددت تعاريف المفكرين للمؤسسة الإقتصادية عبر الزمان، وحسب الاتجاهات والمداخل التي يتبناها كل واحد منهم وفيما يلي سنعرض مجموعة من التعريفات:

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي¹، فضلا عن ذلك فهي " كمنطقة اقتصادية اجتماعية مستقلة نوعا ما، توجد فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضاهاة حسب الأهداف في نطاق زمني مكاني"². كما تعرف أيضا بأنها: " جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاج لغرض التسويق، وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات، ويمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي"³.

ويعرفها " fionsion peroux ":" المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفته"⁴.

تعرف المؤسسة الناشئة "start up" اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي على أنها: مشروع صغير بدا للتو وكلمة start up تتكون من جزأين start وهو ما يشير إلى فكرة الإنطلاق و up وهو ما يشير إلى فكرة النمو القوي"، وبدأ استخدام مصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس المال المخاطر capital risque ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي la rousse أعلى أنها: "المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة"⁵.

كما يعرفها أيضا ericereis بأنها: "المؤسسات التي تعمل على تطوير وتوزيع منتج جديد

¹ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، سنة 2003، ص24.

² عبد الرزاق حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، دار المحمدية العامة الجزائر، 1998، ص24.

³ إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، دار النشر، الطبعة الثانية بدون سنة للنشر ص 13.

⁴ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة الجزائر، الطبعة الأولى، 1988، ص10.

⁵ علاء الدين بوضياف، محمد زبير دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد 04/ العدد 02، 2020، ص90.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

في ظل وجود درجة مخاطر عالية.¹

ولقد عرف رائد الأعمال Steve Blorl المؤسسة الناشئة على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو المربح بشكل متكرر، ويمكن قياسه أنها تختبر نتائج اقتصادية مختلفة وتكشف بيئتها والتكيف معها تدريجياً، أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري.²

عرفها Paul Grahm في مقاله المشهور حول النمو growth start up على أنها: "شركة مصممة للنمو السريع" أن تكون الشركة حديثة التأسيس لا يجعلها في حد ذاتها شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا، أو أن تحصل على تمويل مخاطر، أو أن يكون لها نوع من الخروج، الشيء الأساسي الوحيد هو النمو.

في حين يرى باتريك فريدوسنون "مؤرخ الأعمال أن الشركة الناشئة ذات منظور ونمو قوي وتستخدم تقنيات جديدة وتحتاج إلى تمويل ضخم من خلال جمع الأموال، لذلك فهي ليست مسألة عمر أو قطاع نشاط أو حجم.³

إن المؤسسة الناشئة تمثل نظام تفاعلي مؤلف من مجموعة الموارد المادية والمعنوية و مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم علاقات رسمية وغير رسمية من أجل تحقيق رسالة المؤسسة والغاية التي وجدت من أجلها.⁴

هذه التعريفات تشترك في أن المؤسسة الناشئة، هي مؤسسة جديدة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو كبيرة من خلال القيام بأعمال تجارية مبتكرة وإبداعية في ظرف زمني

¹ عادل مختاري، د. حمد بن البار أليات دعم المؤسسات الناشئة كأحد الحلول لمحاربة البطالة، دراسة حالة الجزائر مجلة حوليات بشار في العلوم الاقتصادية المجلد 07 العدد 03 2020 ص 376.

² عثمانية أمينة منال بلعابد، المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الجهود التنظيم وهياكل الدعم، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 359.

³ c'est quoi une startup <http://sandbosc-eps.com> تاريخ الاطلاع 2025/05/07 على الساعة 15:55

⁴ خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية تحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص 12.

قصير.¹

2-التعريف الفقهي للمؤسسات الناشئة

عرفها بول غراهم Paul Graham على أنها: "مؤسسة مصممة لتنمو بسرعة وأن تكون حديثة التأسيس لا يجعلها ناشئة كما أنه ليس من الضروري أن تعمل المؤسسة الناشئة في مجال التكنولوجيا و أن تحصل على تمويل مخاطر وأن يكون لها نوع من الخروج والشيء الأساسي الوحيد هو النمو".²

في حين عرفها باتريك فريدنسون patrickfridenson أن تكون مؤسسة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بالقطاع الذي تنشط به وعليه فإن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة حديثة النشأة من خلال فكرة ريادية إبداعية مبتكرة، فحسب باتريك فالمؤسسة الناشئة يجب أن توفر فيها أربع شروط وهي: نمو قوي محتمل استخدام التكنولوجيا الحديثة، تحتاج لتمويل ضخم التأكد من أن السوق جديدة حيث يصعب تقييم المخاطر³ .

كما اهتم الفقهاء والباحثون على إعطاء تعريفا دقيقا للمؤسسات الناشئة فعرفت على أنها: "كل مؤسسة شابة وديناميكية مبنية على التكنولوجيا و الابتكار والذي يحاول مؤسسها الاستفادة من تطوير منتج أو خدمة غير معروفة من أجل إنشاء أسواق جديدة".⁴

الملاحظ من خلال هذه التعريفات تركيز العديد من الباحثين على أبرز نقاط مشتركة تجسد مفهوم المؤسسات الناشئة كونها تلك المؤسسة أو المنظمة اليافعة وحديثة النشأة موضوعها منتجات نابغة عن فكرة جديدة سواء كانت سلعا أو خدمات في ظل ظروف المخاطرة

¹ مفروم برودي، المؤسسة الناشئة في الجزائر -الواقع والمأمول- حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 العدد 03 2020 ص344.

² ليلي بعوني -آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر -ملتقى وطني «المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة -كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خده 2021/102022 مارس 2022، ص 3

³ ليلي بعوني، المرجع السابق، ص 3

⁴ بوصوفة الزهرة «المؤسسات الناشئة وحاضرات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20/254 « مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية تصدر عن مخير المؤسسات الدستورية والنظم السياسية معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي عبد الله مرسللي، تيبازة، المجلد 7 العدد 2 سنة 2023، ص 127

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

مرتبطة بالتكنولوجيا وحصرها ضمن البعد التكنولوجي حتى ولو أنه ليس بالضروري أن تنشط المؤسسة في مجال التكنولوجيا.¹

وعليه فالمؤسسة الناشئة هي مؤسسة صغيرة الحجم وبإمكان الشباب الوصول إلى إنشائها لأنها لا تتطلب تمويلا ضخما، ولكل شاب متخرج ومتحصل على شهادات يمكنه تطوير فكرته المبتكرة وعرضها وإنشائها كمؤسسة ناشئة وذلك بدراسته متطلبات وحاجيات السوق لمعرفة ما مدى نجاح مشروعه.²

2- موقف المشرع الجزائري للمؤسسات الناشئة:

نظم المشرع أحكامها في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المتضمن إنشاء لجنة لمنح علامة مؤسسة ناشئة و "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها المؤرخ في 15/09/2020.³

جاءت أحكام المرسوم التنفيذي 20-254 بتعريف يحتوي على مجموعة من الشروط اللازمة لكي تكون المؤسسة ناشئة و هي على التوالي :

1- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وهو معيار إقليمي اتصلت فيه أحكام القانون التجاري وألزمت كل مؤسسة تنشط داخل التراب الوطني بالخضوع للقانون الجزائري.

2- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات كون منح علامة مؤسسة ناشئة تبقى فاعلة لمدة 4 سنوات ثم يمكن تجديدها مرة واحدة لأربع سنوات.

3- أن يكون نشاط أو أعمال المؤسسة في إنتاج سلع أو خدمات تتضمن فكرة ابتكارية

¹مخاتشة أمنة -المؤسسات الناشئة في الجزائر - الإطار المفاهيمي و القانوني « مجلة صوت القانون، جامعة محمد لمين نباغين، سطيف 2 المجلد الثامن العدد 1 2021، ص 771

²بوصوفة الزهرة المرجع السابق من 127

³ المرسوم التنفيذي 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنات الأعمال وتحديد مهامها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 55 الصادر 21 سبتمبر 2020، ص11.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

مهما كانت طبيعتها أو نوعها، وهو التعريف الذي تضمنه القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث نشاط فكرة الابتكار مما يساهم في استقطاب الكفاءات و الأفكار المبدعة لكنه لم يبين معيار تصنيف الفكرة الابتكارية لتجسيد مفهوم الابتكار.

4- أن لا يجاوز رقم الأعمال الحد الأقصى لمعيار رقم الأعمال لمنح صفة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المحدد 04 مليار دينار جزائري.

5- أن تكون نسبة 50% على الأقل من رأسمال المؤسسة مملوك من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الإستثمار المعتمدة من طرف المؤسسات.

6- أن يتضمن نشاط المؤسسة إمكانية نمو كبير لتسريع خروجها من فترة الاحتضان و المساهمة في بعث المشاريع ذات الكفاءة في النمو والتطور وهي خاصية ملتصقة بالمؤسسات الناشئة.

7- أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل وهو الحد الذي تم اعتماده للتمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والكبيرة مما يدل على تأثير أحكام المرسوم التنفيذي 20-254 بمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.¹

غير أن هذا التعريف لم يفرق بين الشركة والمؤسسة بالرغم من التباين الكبير بين اللفظين مما سبق الإشارة إليه سابقا كونه استعمال لفظ شركة، بمعنى المؤسسة في محطات في أحكام المرسوم التنفيذي وهو يجعلنا نقترح التعريف التالي: "المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة النشأة في عالم الأعمال وتكاليفها منخفضة عند الانطلاق مقابل أرباحها السريعة في ظل قابليتها السريعة للنمو و القدرة على التوسع بالإعتماد على التكنولوجيا الحديثة المتطورة".

¹ المرسوم التنفيذي 20-254، مرجع سبق ذكره.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة

تتصف المؤسسات الناشئة بجملة من الخصائص والمميزات يمكن إيجازها فيما يلي:
أولا -مؤسسة حديثة التكوين ومؤقتة معظم المؤسسات الناشئة نجدها في السوق التجريبية بحيث من المعروف أنها تبدأ كأفكار مفترضة من قبل صاحب المشروع، أي من عملية التفكير الذي يؤدي إلى الخروج للعمل قبل أن تسجل قانونيا) ثم تنتقل للتخرج "scale up" لتصبح مؤسسة كبيرة أو تتعرض للفشل وتنتقل إلى فرصة أخرى¹، وأن تكون المؤسسة ناشئة ليس هدفا في حد ذاته، لأنها لا تهدف للبقاء على هذا النحو طوال فترة حياتها، فالمؤسسة الناشئة هي مرحلة فقط والهدف الرئيسي لرائد الأعمال هو الخروج منها والوصول إلى مرحلة النضج والديمومة².

ثانيا -الابتكار: وهو القدرة على الإبداع والتطوير الدائم والقدرة على خلق منتج جديد أو تطوير منتج بمواصفات جديدة بخدمة جديدة، وطريقة توريد جديدة وما إلى ذلك،³ فالإبداع هو أحد الركائز الإستراتيجية للمؤسسات الناشئة حيث يركز على القدرة على إنتاج أفكار جديدة لحل التحديات والعقبات بطريقة إيجابية ومفيدة ويعبر الإبداع على كفاءة الفرد وتجاربه ومعلوماته، و تقتضي هذه الميزة استقطاب الكفاءات الإبداعية في المؤسسة مع إعطاء مساحة وحرية الإبداع للجميع⁴.

ثالثا -المرونة وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط كون المؤسسات الناشئة ذات حجم صغير وخبرة محدودة، وموجهة نحو المجهول يجعلها أكثر عرضة للمشاكل التي تتطلب

¹ حسين يوسف وصديقي إسماعيل دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشارة المجلد 08 ع 01، سنة 2021، ص 73.

² بن لخضر السعيد، والأستاذة شني صورية، وطالبة الدكتوراه مخناش ياسمين، وطالب الدكتوراه، بريك احمد مفهوم المؤسسات الناشئة بين التنبئي والواقع، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجلد 04 العدد 01 سنة 2020، ص 29.

³ حسين يوسف وصديقي إسماعيل المرجع السابق، ص 73 .

⁴ حبيبة عبدلي النظام القانوني المستحدث لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر .. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 المجلد 11، العدد 01 جانفي 2022، ص 347-348 .

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

التجربة والارتجال خصوصا في مراحلها الأولى، الأمر الذي يتطلب المرونة الكافية لمواجهة هذه التحديات لذا تميل المؤسسات الناشئة لتبني الهياكل التنظيمية اللينة حيث يؤدي العاملون بها مجموعة متنوعة من المهام حسب الحاجة وذلك لمحدودية الموارد البشرية ما يتيح إعادة تشكيل نظام العمل بطريقة أسهل أي مرونة أكبر لمواجهة التغيرات¹.

رابعا -النمو والتطور من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيرادات أكبر بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، فهي شركة تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة بزيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف أي ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة، فالشركة الناشئة مصممة لتنمو بسرعة حالما تعثر على نموذج عملها التجاري الأنسب.

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة

أكد الكثير من الباحثون على الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاد العالمي والمحلي حيث تواجه بلدان دول العالم تحديات هائلة منها البطالة ونقص مناصب العمل فقر السكان وتكاليف المعيشة المرتفعة فالمؤسسات الناشئة لها دور فعال ومهم في مواجهة هذه التحديات تتمثل في :

أولا -توفير فرص العمل

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة تتميز بالقدرة العالية على توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة خاصة لطالبي العمل ذوي الشهادات أصحاب الأفكار المبتكرة، إذ أن فرص النمو السريع الذي تميز به هذه الشركات تجعلها قادرة على خلق فرص عمل للشباب باعتبارها البديل الأنسب الذي يساعد في القضاء على مشكلة البطالة كذلك تعد

¹ ابن الخضر السعيد شنبي سورية، وطالبة الدكتوراه مخدش ياسمينه، وطالب الدكتوراه بريك احمد المرجع السابق،

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

المؤسسات الناشئة إستراتيجية للبناء والمحافظة على رأس المال الفكري والحد قدر الإمكان

من هجرته من جهة وحل الكثير من المشاكل التي يعاني منها الشباب من جهة أخرى¹.

ثانيا -تسهيل المعاملات الإدارية

من خلال تسهيل الحياة اليومية للمواطن الجزائري في علاقته مع الإدارة العمومية من خلال رقمنة الإدارة العمومية، وتقليص وقت الانتظار للحصول على الوثائق الإدارية.

- تسهيل التواصل والتسيير الإداري داخل مؤسسات الدولة من خلال توفير منصات رقمية مركزية .

- محاربة الفساد الإداري ودعم وتفضيل الشفافية الإدارية.

- دعم الاقتصاد الإلكتروني عن طريق التجارة الإلكترونية وتعميم استعمال الدفع الإلكتروني في الجزائر.

- تحسين التسيير والتواصل داخل الشركات الجزائرية

- تقليص كبير في المدة الزمنية اللازمة لإنشاء الشركات في الجزائر بفضل الرقمنة².

ثالثا: فتح أسواق جديدة

للمؤسسات الناشئة دورا كبيرا في تطوير اقتصاد البلاد وبلدان العالم بأكمله وذلك من خلال تطوير منتجات وخدمات مبتكرة حيث خلقت المؤسسات الناشئة أسواق جديدة واستبدلت الأسواق القديمة التقليدية من خلال تقديم منتجات تغير الاقتصاد العالمي وتدفعه نحو التطور³.

¹حسين يوسف صديقي إسماعيل، المرجع السابق،ص71

²Yahia DjekidelMouhammedDoua Rais Merrad, La startup en Algérie caractéristiques, revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion, Université 'et obligations Amar Tligi Laghouat, Vol 05, N01, année 2021, P 422

³بوثلجة مخطارية دريسي حفيظة، واقع وأفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص إدارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة ابن خلدون تبارت السنة الجامعية 2021/2022 ص36.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

رابعا - تطوير التعليم

من خلال تعميم استعمال وسائل الإعلام الرقمية في المدارس الجزائرية تبسيط العلاقات بين أولياء التلاميذ والأساتذة من خلال دعم التواصل والمتابعة المستمرة للتلاميذ من خلال المنصات الرقمية .

- تسهيل الوصول للمعارف من خلال إنشاء المكتبات الرقمية الجزائرية.
- تحسين طرق التعليم من خلال الاعتماد على آخر التطورات التكنولوجية للمؤسسات الناشئة في مجال التواصل وعلم النفس والتعليم في الوسط التعليمي.
- تعميم استعمال التعليم الإلكتروني من خلال إنشاء المنصات التعليمية¹.

خامسا - تعزيز البحث والتطوير

يمكن للمؤسسات الناشئة أن تساهم بشكل كبير في البحث والتطوير، لأنها غالبا ما تتعامل مع التكنولوجيا العالية والخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في المؤسسة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو المؤسسة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للمؤسسات الناشئة تشجيع الطالب أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل عند الشركات الناشئة².

سادسا - زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية.

لعبت المؤسسات الناشئة دورا هاما خلال السنوات الأخيرة وذلك باستخدامها أدوات

¹Yahia DjekideI MouhammedDoua Rais Merrad p 422.

²عيايشة سلمى مومني ربح آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة حاضنة الأعمال التكنولوجية سيدي عبد الله الجزائر للفترة 2010/2022 مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 قالمة - 2022/2023، ص 17.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

ووسائل وخدمات وكذا تقنيات إنتاجية حديثة قللت من التكاليف ورفعت من مستوى جودة المنتجات وكذلك تبنيتها للإستراتيجية التكنولوجية التي أكسبتها ميزة تنافسية¹.
سابعاً - تطوير قطاع الصحة من خلال تحسين تسيير المستشفيات فيما يخص المواعيد ومتابعة ملفات المرضى ومساعدة وتوجيه المرضى ودمج الفحص عن بعد في المستشفيات الجزائرية، وبذلك تحسين علاقة المريض بالمستشفيات .
وضع خريطة جغرافية للشبكة الصحية لمساعدة المواطنين على تحديد أقرب مركز طبي بسرعة.

ثامناً - المساهمة في التطوير النسبي و الإقتصادي

تعالج القضايا الإقتصادية من خلال أبحاثها وتساهم المؤسسات الناشئة في نشر القيم والمبادئ الإقتصادية والتنظيمية الإيجابية كالمبادرة الإبداع الابتكار، إدارة الوقت الكفاءة والفعالية، كما تساهم في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة مما يؤدي إلى التنوع في المنتجات والمساهمة في تطوير إنشاء الأنسجة الإقتصادية الجديدة الأخرى التي تدعم الأنسجة التقليدية كالزراعة.

تاسعاً - زيادة إنتاج السلع والخدمات إن المؤسسات الناشئة لديها تكنولوجيا أعلى بشكل غير مناسب مع حجمها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات فهي مؤسسات تتمتع بإنتاجية عالية النمو².

عاشراً - تسهيل التنقل

¹لونيسى عبد الرحيم بن يزيد عصام الدين آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج 2022/2023، ص13.

²عبايشة سلمى مومني ربح آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة حاضنة الأعمال التكنولوجية، سيدي عبد الله الجزائر، للفترة 2010/2022 مرجع سابق، ص 16 .

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

تحسين سير حركة المرور باستعمال أحدث تكنولوجيات المؤسسات الناشئة في مجال متابعة حركة المرور في الوقت الآني وتحسين متابعة الطلبات بفضل خاصية التتبع التي توفرها كل شركات توصيل السلع¹.

المطلب الثاني: مراحل حياة المؤسسات الناشئة وأنواعها.

سننظر من خلال هذا المطلب في الفرع الأول إلى مراحل حياة المؤسسات الناشئة و تبيان أنواعها في الفرع الثاني .

الفرع الأول: مراحل حياة المؤسسات الناشئة.

من خلال التعريف السابقة قد يخيل إلينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة startup هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القيمة ويمكن إبراز ذلك من خلال

المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف ب(Friends, Family, Fools) FFF²، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على

¹Yahia DjekideIMouhammedDoua Rais Merrad p 422. 12.

² عراب فاطمة الزهراء صديقي خضرة دور، المرجع السابق، ص39.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمغامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد المعارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

المرحلة الرابعة: الإنزلاق في الوادي، وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر، يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع¹.

المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع، في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة و الإختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالإرتفاع ، حيث يحتمل أن 20 إلى 30% من الجمهور

¹ عراب فاطمة الزهراء صديقي خضرة دور دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار إنشاء صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، بشار 2021 ص ص40.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

الفرع الثاني : أنواع المؤسسات الناشئة

عندما نذكر اسم المؤسسات الناشئة يتبادر إلى أذهاننا مجموعة الشباب الذين قد بدأوا في مشروعهم بداية متواضعة في بيوتهم أو محل صغير ليتحولوا إلى كيان ضخم ومتشعب حول العالم.

لكن يجب علينا العلم أن هناك أنواع أخرى من المؤسسات الناشئة قد بدأ عملها بشكل طبيعي من خلال مكاتب وعقارات جاهزة أو استغلت تلك الفرصة التي تقدمها لهم إحدى حاضنات الأعمال لتكون بمثابة مقر لها بشكل دائم أو حتى مؤقت لتدعيمها في مشوارها العملي.

بفضل التطور الهائل في عالم التكنولوجيا الذي نشهده الآن صرنا محاطين بكم هائل من الأنواع والأشكال المختلفة في المؤسسات الناشئة والتي بشكل أو بآخر تساهم في تغيير وعينا، بما يجب أن تكون عليه المؤسسات الناشئة، وكيف يتم العمل بداخل كل نوع من تلك الأنواع و سنوضحها كما يلي :

1- شركات الأعمال الصغيرة¹: يعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع انتشارا في عالم المؤسسات الناشئة، ولا غنى عنه في أي جانب من جوانب الحياة.

وتتعامل معه بشكل أو بآخر كل يوم في حياتنا، فيستعين بها كل يوم أصحاب الحرف و المهن الحرة أو غيرهم كالسباك و النجار والنقاش ، و التي تعبر بشكل كامل عن معنى شركات الأعمال الصغيرة ، رغم أن معظمنا لا يعترف بذلك، وعليه فإن هذا النوع من المؤسسات الناشئة لا يهدف بالأساس إلى خلق كيان إقتصادي ضخم، أو التوسع في

¹ د. سمير جادلي، د. منصف شرفي، تحليل مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في ظل التجارب الدولية: الصين- كرواتيا والمملكة المتحدة إشكالية تمويل (المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة)، جامعة جيجل، 2001، ص74.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

مجالات أو أسواق أخرى بعيدة عن ذلك المحيط الذي أنشأت فيه، ولا خدمة أشخاص بعيدين عن ذلك المحيط. هذا النوع من المؤسسات الناشئة يساهم بشكل قوي في خلق فرص عمل في المجتمعات المحلية والمجاورة لنشاط المؤسسة لأنه يركز فقط على خدمة المحيط الخاص به والإعتماد على العمالة المحلية القريبة من مقر العمل كما أن أصحاب الأعمال الصغيرة يرغبون فقط في توفير حياة كريمة لأنفسهم ولعائلاتهم من خلال القيام ببعض الأعمال التي يمتلكون خبرة فيها.

2- المؤسسات الناشئة المرتبطة بنمط الحياة: تعتبر هذه المؤسسات الناشئة الناتج الحقيقي في النجاحات و ربط شغف الأشخاص وحبهم لشيء معين في هذه الحياة بمصدر رزقهم فهذا هو النوع المفضل¹ من المؤسسات الناشئة أولئك الأشخاص الذين يربطون شغفهم في الحياة بمجال عملهم ، ينشؤون نوع مختلف من المؤسسات الناشئة يسمى بمؤسسات نمط الحياة، والذي أثبت نجاحه بشدة في الفترة الحالية، مثلا: إن كان أحدهم متمرسا في عزف البيانو ويحب هذه الآلة الموسيقية، لمالا يقوم بالعزف على الآلة المفضلة لديه ويجني المال في نفس الوقت، أو لنفترض أن هناك شخص آخر يعشق الغوص والحياة السمكية والبحرية، فسيكون اختياره لمشروع تأجير أدوات الغوص والصيد في إحدى المنتجعات السياحية هو أفضل ما يقدمه ليرضي شغفه في الحياة وليكن بجوار ما يحبه من عالم البحار والسمك.

3- المؤسسات القابلة للبيع: هذا النوع من المؤسسة الناشئة منتشر أكثر في المجتمعات التي تحتوي على فرص تمويلية أكبر من غيرها من الدول الأخرى، فهو بشكل أو بآخر نوع من الاستثمار في الأفكار وليس الغرض منه التوسع والربح من النشاط نفسه فيما بعد لنقل أن صاحب الموقع الإلكتروني متخصص في مجال معين، يمكنه العمل على هذا

¹ سمير جادلي، منصف شرقي، تحليل مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في ظل التجارب الدولية الصين كرواتيا والمملكة المتحدة كتاب جماعي دولي محكم بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الإيداع القانوني مارس 2021، ص74.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

الموقع لفترة من الوقت ليس بهدف تحقيق الأرباح على المدى البعيد، ولكن يهدف الحصول على أفضل العروض لبيع موقعه لاحقاً، عليه فقط العمل بجد على فكرته للفت نظر الجهات والمؤسسات الكبرى في مجاله ، وفي الوقت المناسب حتى يلقى العرض الذي يرضيه.¹

وفي السنوات الأخيرة ظهر هذا النوع وبشدة خصوصاً في عالم التكنولوجيا مثل ما حدث عندما اشترت مؤسسة " فيسبوك" مؤسسة "واتساب" ومؤسسة " انستغرام"، والتي عملت بدورها في الفترة الأخيرة على رفع قيمتها في السوق بغرض الحصول على أفضل العروض لبيعها.

4- المؤسسات الناشئة بهدف مجتمعي: هذا النوع من المؤسسات الناشئة يختلف بشكل كبير عن تلك المذكورة في النقاط السابقة، فإن كان هدف كل نوع من الأنواع السابقة هو تحقيق الربح بشكل أو بآخر فهنا الوضع مختلف في هذا النوع ، فالمؤسسات الناشئة، المؤسسات الناشئة بهدف مجتمعي لا تسعى لتحقيق الأرباح في المقام الأول ولكن ما يعينها أولاً هو جعل العالم يبدو بشكل أفضل من خلال دورها وما تقدمه من خدمات مجتمعية مختلفة تساهم في تحسين هذا العالم.

لا يمكن التأكيد بأن تلك المؤسسات الناشئة لا تهتم مطلقاً بتحقيق الربح، ولكن تحقيق الأرباح يأتي كهدف ثانوي، ويكون دور هذه الأرباح هو التوسع في العمل المجتمعي، وخدمة العالم المحيط بهذه المؤسسات لتحقيق ما ترمي إليه من تحسين وتطوير هذا المجتمع الذي أنشئت من أجله.

5- المؤسسات الناشئة القابلة للتطور: يشارك هذا النوع من المؤسسات الناشئة نفس البداية المتواضعة للأعمال الصغيرة، ولكن أصحاب هذا النوع من المؤسسات يمتلكون أفكاراً مختلفاً، فأصحاب المؤسسات الناشئة القابلة للتطور يقتنعون أنهم أصحاب فكر معين

¹ سمير جادلي، منصف شرفي، مرجع سابق ذكره، ص75.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

وهدف ورسالة يجب توصيلها لكل العالم، وأنهم يساهمون بأعمالهم في جعل العالم مكان أفضل للعيش.

أصبحت هذه المؤسسات الناشئة بالفعل تتحكم في حياتنا اليومية بشكل أو بآخر، حيث نطالع آخر الإحصائيات العالمية نتعرف على عدد¹مستخدمي موقع مثل فيسبوك أو تويتر كم من زبون يدخل يوميا على موقع " أمازون " أو "علي بابا" لندرك كم أن هذه المؤسسات مؤثرة في حياتنا وسلوكياتنا و مدى سرعة إنتشارها و توسعها عالميا .²

المبحث الثاني: الإطار القانوني المنظم للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

لعبت الحكومة الجزائرية دورا بارزا لتعزيز الدعم للمؤسسات الناشئة، حيث وضعت إطارا تنظيميا يضمن الالتزام بالقوانين الأساسية لهذه المؤسسات، ولقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين الأول تضمن الأسس القانونية أما في الثاني للإطار المؤسسي لدعمها .

المطلب الأول: الأسس القانونية لإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر.

في إطار دعم حركية إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، عملت السلطات الجزائرية على تهيئة البيئة المناسبة لهذا النوع من المؤسسات³ وتناول المشرع الجزائري تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما أشار في أحكام القانون رقم 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقانون المالي لسنة 2020، وكذلك أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها.

¹ سمير جادلي، منصف شرفي، مرجع سابق ذكره، ص75.

² سمير جادلي، منصف شرفي، مرجع سابق ذكره، ص75.

³قانون رقم 15-21 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج.ج. ج عدد 71 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 معدل ومتمم بقانون رقم 20-01 مؤرخ في 30 مارس 2020، ج.ج.ج عدد 20، صادر بتاريخ 05 أبريل 2020

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

الفرع الأول: القوانين و اللوائح المنظمة للمؤسسات الناشئة

1-المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذلك المؤسسات الناشئة في ظل القانون 17-02.

تناول المشرع الجزائري تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في محتوى نص المادة 06

من القانون رقم 15-21¹ على أنها تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث.

كما تضمنت المادة 11 من المرسوم التنفيذي 20-25 السالف الذكر تعريف خاص

بالمؤسسات الناشئة من خلال مجموعة من الشروط المنصوص عليها في الفصل الثالث

المعنون بـ _____ شروط منح علامة مؤسسة ناشئة والمتمثلة في :

_____ أن المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وهو معيار إقليمي فصلت فيه أحكام

القانون التجاري و ألزمت كل مؤسسة تنشط داخل التراب الوطني بالخضوع للقانون

الجزائري.

_____ أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات دون أن يبين لنا النص بداية احتساب

هذه المدة، وحسب أحكام المادة 14 فإن مدة 08 سنوات تحتسب بداية من حصولها أول

مرة على علامة مؤسسة ناشئة ، لأنها نصت على منح هذه العلامة لمدة أربع سنوات

قابلة للتجديد مرة واحدة².

_____ أن يكون نشاط وأعمال المؤسسة منصب على المنتجات وإنتاج السلع مهما كانت

طبيعتها أو نوعها وأن يتضمن النشاط فكرة مبتكرة بما يساهم في استقطاب الكفاءات

والأفكار المبدعة.

عدم تجاوز رقم الأعمال السنوي للمؤسسة الحد الذي تفرضه اللجنة الوطنية .

¹أقلولي ولد رابح صافية، مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة والحاضنات كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد الخضر، الوادي، يوم 15 فيفري 2021، ص

²عبد الحميد لمين ، سامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والإبتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي 254/20 مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال ، المجلد 05، العدد 02(2020)، ص ، ص 09.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

_____ أنتكون نسبة 50% على الأقل من رأسمال المؤسسة مملوك من قبل الأشخاص الطبيعية أو صناديق الإستثمار المعتمدة من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.

_____ أن يتضمن نشاط المؤسسة إمكانية نمو كبيرة وهي خاصية ملتصقة بالمؤسسة الناشئة في كل بلدان العالم.

_____ أن لا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عامل.

من خلال استقراءنا لمحتوى المرسوم التنفيذي رقم 20-254، فإنه لم يفرق بين لفظ الشركة " و"المؤسسة"، على الرغم من التباين الكبير بينهما. لذلك، يمكن تعريف الشركة الناشئة على أنها مؤسسات حديثة النشأة في عالم الأعمال، وتتمتع بتكاليف منخفضة عند الانطلاق، مقابل أرباح سريعة في ظل قابليتها السريعة للنمو والقدرة على التوسع باعتماد التكنولوجيا الحديثة والمتطورة¹.

2: المؤسسات الناشئة في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة مشروع مبتكر " و "حاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها.

لقد أثبتت الدولة الجزائرية في ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة التي تقوم خاصة على الابتكار والتحديد واعتماد تكنولوجيات حديثة، وذلك بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20 254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، والتي ضمت ضمن أحكامها تعريفا خاصا بالمؤسسات الناشئة من خلال شروطها، وبالإضافة إلى تدابير دعم المؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار والتجديد.

¹مخانشة أمنة، المؤسسات الناشئة في الجزائر - الإطار المفاهيمي والقانوني، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

و لقد نص المشرع الجزائري على إنشاء حساب تخصيص خاص في الخزينة تحت رقم 150 — 302 بعنوان صندوق دعم و تطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة بموجب نص المادة 131 من قانون المالية لسنة 2020 التي استحدثت من خلالها المشرع للمؤسسات الناشئة حساب خاص بعنوان صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة ، لتشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة والابتكار في مختلف المجالات وذلك بمساعدتها في تحقيق تقدمها وتطورها، يعتمد هذا الأسلوب الابتكاري على تجسيد الأفكار بأسرع وقت وأقل جهد ممكن، ويساعد الشباب الحاصلين على أفكار إبداعية في تحقيق نجاحاتهم الميدانية، تعكس هذه المبادرة الإرادة السياسية القوية للدولة الجزائرية في تحقيق احتياجات الشباب المبدعين والمساهمة في بناء النسيج الاقتصادي الوطني، وتقليل الهجرة الذهنية إلى الخارج، كما تشكل المؤسسات الناشئة وسيلة للحد من البطالة، وذلك بفضل تقنيات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي المستخدمة فيها¹.

تعتمد نجاح المؤسسات الناشئة بشكل كبير على قبول الشباب لهذه المؤسسات وخاصة الجامعيين. ولتوسيع نطاق هذا النوع الجديد من المؤسسات في الجزائر، وافقت الدولة على توفير بعض الضمانات الأولية مثل الإعانات والإعفاءات الضريبية، وتمويل نشاطها عن طريق القروض البنكية بتسهيلات خاصة للمؤسسات المصرفية التي غالبا ما تكون غير متحمسة لتمويل مثل هذه المشاريع. كما أعربت الدولة عن استعدادها لاستضافة هذه المشاريع الناشئة.

كما تستفيد المؤسسات الناشئة من مجموعة من التسهيلات و التخفيضات الجبائية التي تعفيها من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة الناشئة من الضريبة بالنسبة للعلامات التجارية ، إلا أن المشرع لم يحدد المؤسسات الناشئة التي تستفيد من الإمتيازات الجبائية بل اكتفى بذكرها فقط.

¹مخاتشة أمنة ،المؤسسات الناشئة في الجزائر - الإطار المفاهيمي والقانوني، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

فالمشرع الجزائري في نص المادة 69 من قانون المالية لعام 2020 أقر بتسهيلات و تخفيضات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة والتي تنشط في مجالات الابتكار و التكنولوجيا الجديدة و إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف مرافقتها في مرحلة الإنطلاق وضمان تطوير آدائها لاحقاً¹.

بالإضافة إلى المادة 131 من القانون المذكور أعلاه حيث جاء فيها ما يلي: " ينشأ حساب تخصيص خاص في الخزينة رقمه 150-302 و عنوانه صندوق دعم وتطوير المنظومة الإقتصادية للمؤسسات الناشئة startup يقيد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات :

_____ إعانة الدولة.

_____ الناتج عن الرسوم غير الجبائية. .

_____ كل الموارد والمساهمات الأخرى.

في باب النفقات :

_____ ضمان تمويل القروض البنكية لفائدة المؤسسات الناشئة . startup

_____ وضع نسب تحفيزية للقروض البنكية .

_____ تمويل التكوين .

_____ احتضان للمؤسسات الناشئة startup .

تحدد شروط و كفيات و سير حساب التخصيص هذا ، عن طريق التنظيم "

أما المؤسسات الناشئة في ظل القانون 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 21² ، فذكرها عندما تعرض لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة عن طريق صناديق الضمان وصناديق الإطلاق

¹فوري إنصاف ، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، عدد 02، جامعة محمد الخضر بسكرة 2020، ص 22

²قانون رقم 17-02 سالف الذكر .

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

باعتبار أن المؤسسات الناشئة نموذج اقتصادي جديد مبني على المعرفة والابتكار، فهو إذن قطاع وعد يجب تطويره وترقيته لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد جاء محتوى نص المادة كما يلي : " تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة فالقانون رقم 02-17 يسعى إلى تشجيع إنشاء صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق.

يتضح من خلال محتوى نص المادة 21 من قانون رقم 02-17 أن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى تعريف المؤسسات الناشئة، وإنما اكتفى بذكر صناديق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة المبتكرة بين مساهمة صناديق الإطلاق كالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وتكون ملائمة أكثر لهذا النوع من المؤسسات كما تؤدي إلى تحسين تنافسها حسب حجمها ومجال نشاطها¹.

الفرع الثاني:النظام الجبائي الخاص بالمؤسسات الناشئة

في ظل القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 و قصد تخفيف الأعباء الضريبية عن المؤسسات الناشئة ودعم وإنجاح نشاطها، تم وضع مجموعة من الامتيازات الضريبية ، التي تتضمن جملة من الحوافز والتسهيلات القانونية تشجع على الوصول للهدف المراد تحقيقه من إنشاء المؤسسات الناشئة، حيث تستفيد هذه المؤسسات في الجزائر من إعفاءات وتخفيضات ضريبية ، وللحصول على هذه الامتيازات لابد من توفر جملة من الشروط :

¹ إقفلولي ولد رابح صافية، مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة والحاضنات كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد الخضر، الوادي، يوم 15 فيفري 2021، ص 34.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

أولا — تعريف الإعفاء الضريبي :

الإعفاء الضريبي عبارة عن نوع من أنواع التحفيزات الجبائية ، يتم من خلالها إسقاط حق الدولة في تحصيل إيرادات جبائية بصفة دائمة أو مؤقتة ، قصد مساعدة المكلف بتسديد الضريبة من أجل تحقيق أهداف محددة¹.

استنادا على هذا التعريف يمكن القول أن المشرع الجزائري وضع نصوصا تشريعية تتضمن مجموعة من الإعفاءات التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة بصفة دائمة أو مؤقتة ، خلال القيام بنشاطها دون تسديد أية ضريبة.

ثانيا — تعريف التخفيض الضريبي :

يقصد بالتعريف الضريبي أنه : هو قيام الدولة بتقليل قيمة الضريبة المستحقة على المستثمرين مقابل التزامهم ببعض الشروط كإعادة استثمار جزء من أرباحهم حيث تتخذ تلك التخفيضات الضريبية شكل نسب معينة من مبلغ الضريبة يتم تحديدها وفقا للتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها².

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن المؤسسات الناشئة معنية بالاستفادة من اقتطاع نسبة محددة من الضرائب التي تفرض عليها قانونا.

بعد التعرف على المقصود بكل من الإعفاء والتخفيض الضريبي سنحاول دراسة مضمون النظام الضريبي المطبق على المؤسسات الناشئة.

ثالثا — النظام الضريبي المطبق على المؤسسات الناشئة :

جاء في قانون المالية لسنة 2019 أن الشركات الناشئة تعفى من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية¹، حيث يتضح

¹صفاء زايدي سعاد قوفي الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي المجلد 06 العدد 02 الجزائر، 2022 ص 168

²عطافي زينب دور التحفيزات الجبائية في دعم المؤسسات الناشئة دراسة حالة في مشنلة المؤسسات المتوسطة والصغيرة أم البواقي مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2020/2021، ص 47

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

من خلال ذلك أن المشرع حدد أهم الضرائب التي تعفى المؤسسات الناشئة من تسديدها (TV) وذلك في مرحلة الانطلاق في نشاطها التجاري ، في حين أنه أغفل إزالة العراقيل الجبائية التي تواجه هذه المؤسسات في مرحلة الإنشاء².

وبإدخال بعض التعديلات القانونية³ أضاف المشرع الجزائري أنواع أخرى من الضرائب التي تستفيد المؤسسات الناشئة من الإعفاء منها، مع تحديد مدة هذا الإعفاء بداية من تاريخ انطلاق نشاط هذه المؤسسات في حالة ما إذا كانت تخضع لنظام الضريبة الحقيقي مع الإشارة أيضا، إلى إعفاء المؤسسات الناشئة التي تتدرج ضمن مجال تطبيق نظام الضريبة الجزافي من الضريبة الجزافية الوحيدة، كما تم إعفاء الشركات الناشئة في مرحلة الإنجاز ما تقتنيه من معدات من الرسم على القيمة المضافة.

وجدير بالذكر أن المشرع قد عدل أحكام المادة 33 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 بمقتضى المادة رقم 86 من قانون المالية لسنة 2021 أصبحت تنص على ما يلي⁴:

تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة أربع (4) سنوات،

¹المادة 69 من قانون المالية لسنة 2020، المذكور سابقا، ص 26

²مختار دويني الآليات القانونية المستحدثة لإزالة العراقيل الجبائية التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية صادرة عن جامعة مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد السابع العدد الأول سعيدة (الجزائر) 2022، ص 5.4

³المادة 33 من القانون رقم 20/07 المؤرخ في 12 شوال 1441 الموافق لـ 4 جوان 2020 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 33 المؤرخة في 12 شوال 1441 الموافق لـ 4 جوان 2020، ص 12

⁴قانون رقم 20/16 المؤرخ في 16 جمادى الأولى 1442 الموافق لـ 31 ديسمبر 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية العدد 83 المؤرخة في 16 جمادى الأولى 1442 الموافق لـ 31 ديسمبر 2020، ص

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" ، مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد¹.

تعفى من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5%، التجهيزات التي تفتتها المؤسسات الحاملة لعلامة مؤسسة ناشئة" وتدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية ... بمقتضى التعديل الذي جاء به نص المادة 86 من قانون المالية لسنة 2021، يتضح أنه اعتبارا من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" تستفيد الشركات الناشئة من المزايا الضريبية لمدة أربع (4) سنوات ، ولمدة سنة إضافية في حالة التجديد.

الملاحظ أن المشرع قام بتمديد مدة الإستفادة من الإعفاءات الضريبية والمتمثلة في الرسم على النشاط المهني الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات وذلك ابتداء من تاريخ حصول المؤسسات الناشئة على علامة مؤسسة ناشئة، وليس من تاريخ بداية نشاطها كما كان سابقا قبل التعديل، مع تعزيز الإعفاء الضريبي الممنوح لهذه المؤسسات بالامتيازات الجمركية ، فموجبها تم إخضاع التجهيزات المقتناة في إطار إنجاز المشاريع المرتبطة بالمؤسسات الناشئة لتخفيض ضريبي في الحقوق الجمركية وذلك لإزالة العراقيل التي تواجه إنجاز المشاريع في قطاع الجمارك.

حسب آخر تعديل في قانون المالية لسنة 2022 جاءت المادة 117² منه كما يلي: « تعفى المؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة من الرسم على النشاط المهني أو

¹Hafsa Drouiche, Lamia Menai, Le financement des start-up en Algérie entre la réalité et les attentes, revue algérienne du droit des affaires Faculté de droit université d'Alger 1, 2021, p 02.

²القانون رقم 21/16 المؤرخ في 25 جمادى الأولى 1443 الموافق لـ 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022 الجريدة الرسمية / العدد 100 المؤرخة في 25 جمادى الأولى 1443 الموافق لـ 30 ديسمبر 2021،

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

الضريبة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات، وكذا من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، مع سنة (1) إضافية في حالة التجديد...

باستقراء أحكام هذه المادة يتضح أن المشرع أقر بأن المؤسسات الناشئة تستفيد من نوع آخر من الضرائب، ما يعرف بالضريبة الجزافية الوحيدة، مع الاحتفاظ بشرط الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" لدخول الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الناشئة حيز التنفيذ.

بناء على التعديلات الواردة في قوانين المالية وقصد تهيئة بيئة قانونية ملائمة لاستمرار نشاط المؤسسات الناشئة نستنتج أن المشرع أصدر مجموعة من الإعفاءات الضريبية والتي تمس الأنواع الآتية من الضرائب .

1- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) Impôt sur le Revenue Global هي الضريبة المفروضة على الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون في نهاية السنة المالية، فهي إذن مرتبطة بالإعفاء الذي يمس المؤسسات الناشئة التي يكون شكلها القانوني شخصا طبيعيا.

2 — الضريبة على أرباح الشركات (Impot sur le bénéfices des sociétés (BS) انصت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:¹ « تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة ، الضريبة على أرباح الشركات... »

¹قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 135 من القانون 22/25 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1444 الموافق لـ 25 ديسمبر 2022 المتضمن قانون المالية لسنة 2023 جريدة رسمية العدد 89 المؤرخة في 5 جمادى الثانية 1444 الموافق لـ 29 ديسمبر 2022، ص 47

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

إن الشركات الناشئة عبارة عن أشخاص معنوية تفرض عليها مجموعة من الضرائب ولكن المشرع الجزائري أعفى هذه الشركات من دفع الضريبة على الأرباح التي تحققها سنويا لمدة مؤقتة مقدرة بأربع سنوات مع سنة واحدة إضافة في حالة التجديد وذلك ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"

3 — الرسم على النشاط المهني (TAP Taxe sur l'activité professionnelle)

(هو الرسم الذي يستحق على رقم الأعمال المحقق من طرف الأشخاص المكلفين بالضريبة الذين لديهم منشأة مهنية دائمة في الجزائر والذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي¹.

4 — الضريبة الجزائرية الوحيدة Impôt Forfaitaire Unique IFU إن الضريبة

الجزافية الوحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني².

5- الرسم على القيمة المضافة Taxe sur la Valeur Ajoutée TVA

يمكن تعريف الرسم على القيمة المضافة بأنه ضريبة على السلع أو الخدمات تقوم المؤسسات بتحصيلها على مراحل، ولكن المشتري النهائي هو الذي يتحمل عبئها الكامل³. تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الناشئة لا تستفيد من إعفاء عام بخصوص هذا الرسم وإنما تخضع التجهيزات التي تقتنيها هذه المؤسسات والتي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها إلى الإعفاء التام من هذا الرسم⁴. هذا ولم يكتفي المشرع بإعفاء التجهيزات الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الناشئة من الرسم على القيمة

¹ زروقي أنور، بهلولي إبراهيم عبد النور، مرجع سابق، ص 22

² المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني»، ص 105

³ سعادة فاطمة الزهرة، مسعودي خيرة، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري دراسة تاريخية مجلة العلوم

الإسلامية والحضارة، صادرة عن جامعة عمار تليجي، الأغواط (الجزائر)، المجلد 3 العدد 2 2018 ، ص 235

⁴ صفاء زايدي سعاد قوفي، مرجع سابق، ص 179

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

المضافة، بل غطى عملية استيرادها بامتياز جمركي وذلك لتخطي جميع الحواجز التي تواجه تلك المؤسسات خاصة في مرحلة الإنجاز¹.

يمكن القول أن المشرع الجزائري أصدر مجموعة من الامتيازات الجبائية حيث ألقى المؤسسات الناشئة من دفع الضرائب لمدة مؤقتة وقد مس هذا الإعفاء الضريبة على الدخل الإجمالي الضريبة على أرباح الشركات الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزائرية الوحيدة، إضافة إلى ذلك فقد ألقى تلك المؤسسات من الرسم على القيمة المضافة وحصر مجال هذا الإعفاء في التجهيزات الضرورية لإنجاز المشاريع المرتبطة بالمؤسسات الناشئة، مع منحها امتياز جمركي في حالة استيراد هذه التجهيزات، وهذا الرفع الغين وإزالة الحواجز التي تواجه تأسيس مشاريعها، مع الإشارة إلى أنه تم تقييد المؤسسات الناشئة بمجموعة من الشروط الواجب توافرها للاستفادة من الامتيازات الجبائية.

❖ شروط الاستفادة من الامتيازات الضريبية الممنوحة للمؤسسات الناشئة

وضع المشرع الجزائري مجموعة من الشروط اللازمة للحصول على الامتيازات الضريبية في إطار تشجيع نمو المؤسسات الناشئة واستمرار نشاطها، ويجب التقيد بهذه الشروط وتقديم الوثائق اللازمة لإثبات استحقاقها، بمقتضى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 21/170 تم تحديد أهم شروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة"

والتي تتمثل في ما يلي:

أولاً: شرط الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة":

جاء بموجب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 21/170 ما يلي: « تستفيد من المزايا الجبائية المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة"¹..... »

¹مختار دوييني، مرجع سابق، ص 16

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

يتعين على المؤسسة الحصول على علامة مؤسسة ناشئة ، أي يجب أن تتوفر فيها الشروط القانونية المطلوبة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 254/20² حتى تستفيد من المزايا الجبائية بما فيها من إعفاءات وتخفيضات ضريبية.

وأضافت المادة 05 من ذات المرسوم أنه « يشترط للاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، تقديم المؤسسة المعنية للمصالح الجبائية المختصة إقليميا، قرار منح علامة "مؤسسةناشئة"

يتضح من نص المادة أنه يتطلب الحصول على إعفاء من الرسم على القيمة المضافة أن تقدم المؤسسة المعنية للمصالح الجبائية المختصة إقليميا، قرار منح علامة مؤسسة ناشئة المسلم لها وفقا للشروط المحددة قانونا.

وبمعنى آخر فإنه يكفي تقديم وثيقة علامة مؤسسة ناشئة من أجل الاستفادة من المزايا الجبائية بعيدا على التعقيدات الإدارية وذلك لتسهيل الحصول على الإعفاءات الضريبية مما يؤثر مباشرة على نمو المؤسسات الناشئة واستمرار نشاطها³.

ثانيا: شرط استيفاء الإجراءات الإدارية إن قائمة التجهيزات والمعدات المراد اقتناؤها من طرف المؤسسة التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" في إطار سير المشاريع الاستثمارية المرتبطة بهذه المؤسسة، يجب أن يصادق عليها المجلس العلمي والتقني المنصب لدى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة (الجيريا فانثور) المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 356/20 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020.⁴

¹المرسوم التنفيذي رقم 21/170 المؤرخ في 16 رمضان 1442 الموافق لـ 28 أبريل 2021، يحدد شروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة " مؤسسة ناشئة " أو علامة " حاضنة "، الجريدة الرسمية العدد 33 المؤرخة في 23 رمضان 1442 الموافق لـ 5 ماي 2021، ص 13 .

²المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20/254، المذكور سابقا.

³صفاء زايدي سعاد قوفي، مرجع سابق، ص 180

⁴المادة 3 المرسوم التنفيذي رقم 21/170، المذكور سابقا، ص 13

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

أما بالنسبة للمؤسسات الحاملة لعلامة مؤسسة ناشئة، والتي تريد استيراد تجهيزاتها من الخارج، ولكي تستفيد من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض بنسبة 5% في الحقوق الجمركية، يجب أن تقدم إلى مصالح الجمارك شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المعدة من طرف المصالح الجبائية وكذلك قائمة التجهيزات والمعدات المراد اقتنائها مصادق عليها من طرف المجلس العلمي والتقني.

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي لدعم ريادة الأعمال في المؤسسات الناشئة

في ظل محاولة تطوير قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر لابد من توفر أجهزة تعمل على تطوير هذا القطاع وتسهيل الوصول إلى التمويل والموارد اللازمة، حيث سنتعرف في هذا المطلب على صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في الفرع الأول وفي الفرع الثاني سنتعرف على وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة بينما في الفرع الثالث سنتعرف على المجلس الأعلى للابتكار.

الفرع الأول: الهيئات والمؤسسات الداعمة للمؤسسات الناشئة

تلعب الهيئات و المؤسسات الداعمة دورا حيويا في تعزيز بيئة الأعمال و دعم نمو المؤسسات الناشئة ، وأهمها :

أولا:صندوق تمويل المؤسسات الناشئة .

واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر تم إنشاء صندوق رأس مال استثماري بمشاركة البنوك العمومية والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية ، بهدف تشكيل شركة لتمويل المؤسسات الناشئة . ونص قانون المالية التكميلي 2020 على أن يسمح لشركات الرأسمال بحياسة أكثر من 49% من حصص الشركة الناشئة ، بغية دعمها وتمويلها ، وهذا يمثل التحدي الرئيسي لنمو هذه المؤسسات ذات القدرات العالية. وبالنسبة لشركات الرأسمال الاستثماري، فقد حد قانون 2006 مساهمتها في المشاريع الاقتصادية

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

بنسبة 49%. كما تم اقتراح استحداث أربعة أنواع المناطق الاقتصادية على مستوى الوطن¹.

وقد خصص صندوق تمويل المؤسسات الناشئة أغلفة مالية لحاملي المشاريع المبتكرة بلغت 510 مليون دج ، وذلك منذ إنشائه في مطلع عام 2021. وتخص المشاريع المبتكرة الممولة من الصندوق 18 قطاع ونشاط، سيما الخدمات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والصحة والنقل والسياحة. ويعتبر الصندوق المتواجد على مستوى 16 ولاية من الوطن شركة برأس مال استثماري مخصصة لتمويل المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة².

تتمثل أهمية إنشاء هذا الصندوق فيما يلي³:

إن أهم عائق أمام المؤسسات الناشئة هو التمويل، فإيجاد شخص أو جهة تؤمن بفكرتك وتخطر بتمويل مشروع يجسد تلك الفكرة مع احتمالات فشل كبيرة أمر صعب، ومن هذا تظهر أهمية إنشاء هذا الصندوق.

إن هذه الآلية التمويلية الجديدة ستمكن الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة.

يعتبر الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الحلقة المفقودة في سلسلة الاستثمار حيث كان من الضروري إيجاد جهة تقبل المغامرة وتحمل مخاطر الفشل أكثر مما تتحملها البنوك.

¹ نريمان بن عبد الرحمان التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات المجلد 06، العدد 02 أبريل 2023 ص 618.

² المرجع نفسه، ص 618.

³ عراب فاطمة الزهراء صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار إنشاء صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، بشار 2021 ص 44.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

تمكين الشباب المبتكر من الاستفادة من نفس ميكانزمات التمويل التي تتيحها البلدان المتطورة والسماح لهم بهذا بتحقيق مشاريعهم المبتكرة في الجزائر يشجع الجالية الجزائرية بالمهجر للاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة بالجزائر والتي ستكون بمثابة قيمة مضافة ذات نوعية لاسيما وأن معظم أصحاب المشاريع التي ستقدم من وراء البحار سيكون أصحابها ذوو خبرة في شركات متعددة الجنسيات وأنهم قابلوا تكنولوجيات متطورة وأنهم عملوا في بيئة أعمال أحسن، فالتجربة ستكون قيمة مضافة بالنسبة للجزائر.

يجسد إنشاء هذا الصندوق إرادة الدولة في إنشاء نسيج اقتصادي مولد للثروة والمناصب الشغل يعتمد على طاقة الابتكار ومقاوالية شباب البلد.

ثانيا: وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة.

تعكف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، واقتصاد المعرفة على إحداث إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي للشركات الناشئة من خلال وضع خارطة طريق لدعم وتمويل هذا النوع من المؤسسات وتمكينها من لعب دور هام في الاقتصاد الوطني¹.

صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254

أعطى هذا المرسوم أهمية بالغة للمؤسسات التي تستعمل التكنولوجيا وتعتمد على الابتكار ولذلك وسع المشرع الجزائري من صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة تذكر منها:

تنفيذ السياسة والإستراتيجية الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والحاضنات واقتصاد المعرفة لاسيما الاقتصاد الرقمي.

¹الموقع الإلكتروني <https://www.aps.dz/ar/economie> تاريخ الاطلاع 01/06/2025

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

جهاز وإطار تشريعي وتنظيمي المرافقة وتطوير المؤسسات الصغيرة. إعداد سياسة دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة بالتشاور مع القطاعات المعنية. السهر على وضع آليات التمويل الملائمة للمؤسسات الصغيرة لاسيما في مرحلة الانطلاق وتسهيل الوصول إليها. المبادرة بالتدابير وأجهزة الدعم والمساندة للمؤسسات الصغيرة. تشجيع التشاور بين الفاعلين والأطراف المعنية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة. **ثالثا: المجلس الأعلى للابتكار.**

في إطار إنشاء المؤسسات الناشئة وترقية بيئتها المساهمة في تكثيف نسيجها في الحقل الاقتصادي تم استخدام اللجنة الوطنية المتكفلة بمنح علامة " مؤسسة ناشئة" تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.

تتشكل هذه اللجنة من ممثلي مختلف الوزارات التي لها علاقة بالأنشطة الاقتصادية والتكنولوجيا والابتكار، وتشكل من 09 أعضاء:¹

- ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة ممثل عن وزير المالية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل عن الوزير المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصيد البحري والمنتجات الصيدلية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالرقمنة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

¹ انظر المرسوم التنفيذي رقم 20-254 سالف الذكر .

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

إلى عضو آخر غير دائم تختاره اللجنة ليساعدها في مهامها، يمكن أن يكون فرداً، أو هيئة لها من المكتسبات والمهارات في مجال المساعدة التي تطلبه منه اللجنة.

الفرع الثاني: نظام التمويل والمرافقة القانونية

هو " الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة"¹ .

ويعرف أيضا بـ"عملية تجميع مبالغ مالية وجعلها في حوزة المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة"².

هناك معنى عام للتمويل ويعني تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي وتعتمد المشروعات الناشئة في الأساس على مواردها الذاتية للتمويل أنشطتها الاقتصادية فإذا لم تكفي اتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز ومن هنا يتحدد المعنى الخاص للتمويل على أنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي، وقد يكون هذا النقل مباشرة من المشروع لآخر أو تتداخل بينها مؤسسات وسيطة، وهو ما يعني أن تمويل المشروعات الناشئة " إمداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الإقتصادي سواء بموارد داخلية أو خارجية"³.

أولاً: خصائص التمويل

لكل مصدر تمويلي خصائصه ويمكن إبرازها في النقاط التالية⁴:

✓ تاريخ الاستحقاق ويعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة لها فترة سداد بغض النظر عن الإعتبارات الأخرى، حيث لكل نوع من أنواع التمويل تاريخ يختص به

¹ طارق الحراج، مبادئ التمويل، دار صفاء النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ص 21.

² لمياء دالي على مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2006، ص 31

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص

⁴ فلاح حسن الحسين مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 124 .

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

باستثناء أموال الملكية) فليس من المنطق أن يتم الإقتراض دون أن يتم الإتفاق على تاريخ السداد، وتوجد ثلاث فترات السداد الديون:

- قصيرة السداد أقل من سنة
 - متوسطة السداد ما بين السنة وعشر سنوات
 - طويلة السداد بعد عشر سنوات.
- ✓ **الدخل:** لكل مصدر تمويلي مردود وكل دخل يمكن أن يمتاز بما يلي :

الأولية إذ توجد هنالك أولويات لما يحصل على دخل أولي من المقترضين،
التأكد بأن لكل مقرض دخل محدد بغض النظر عن الأرباح أو الخسائر التي حققها
المقترض باستثناء أموال الملكية.

ثانيا: وظائف وأنواع التمويل

1-: وظائف التمويل

عادة ما ترتبط الوظيفة المالية بالإدارة المالية والتي يمكن أن تنحصر وظائفها فيما يلي¹
أولا: التخطيط: من الأهداف الرئيسية للوظيفة المالية هي التخطيط، والذي يستدعي وضع
البرامج التشغيلية، ثم تحديد مصادر التمويل الضرورية لتنفيذ البرامج والخطط بحيث من
خلال تقديرات المبيعات والمصاريف تقوم الشركة بتحضير المتطلبات المالية اللازمة
وتحديد كيفية الحصول عليها، سواء كانت هذه الإحتياجات قصيرة، متوسطة أو طويلة
الأجل.

ثانيا: الرقابة المالية: تتم عملية الرقابة المالية من خلال المراقبة والمقارنة المتواصلة
لأداء الشركة مع المخطط وذلك من خلال الإطلاع على تقارير دورية من أجل إكتشاف
الإنحرافات ومعرفة أسباب حدوثها ومعالجتها الإجتتاب تفاقمها.

¹ إيناس صيودة، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة الفرض السندي
المؤسسة سونطراك ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة جامعة أحمد بوقرة

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

ثالثا: الحصول على الأموال بين التخطيط المالي مقدار وحجم الأموال التي تحتاجها الشركة، ومواعيد الحاجة إليها، ولتغطية هذه الحاجة تلجأ الشركة إلى مصادر داخلية أو خارجية وهو ما يعرف بالهيكل المالي للشركة الذي يعرف على أنه تشكيلة المصادر التي حصلت منها الشركة على الأموال لغرض تمويل إستثماراتها، وهو يتضمن جميع العناصر المكونة الجانب الخصوم وحقوق الملكية.

رابعا إستثمار الأموال من المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول، سواء كانت ثابتة أو متداولة، نظرا لإحتياجاتها في تسديد التزاماتها، وعند الحصول عليها يسعى المدير المالي إلى إستغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع، وذلك من أجل تحقيق أعلى مستوى من الربح.

خامسا: مقابلة المشاكل الطارئة (الخاصة) على المدير المالي القيام بالوظائف الأربعة السابقة، إلا أنه قد تحدث بعض المشاكل من حين لآخر، كعمليات التوسع في إنتاج سلعة معينة، في هذه الحالة على المدير مجابهة هذه الحالات الخاصة بتخطيط ورقابة كما في الحالات العادية.

رابعا: أنواع التمويل تصنف عملية التمويل حسب عدة معايير وتتمثل في:

✓ من حيث المدة : بموجب هذا المعيار ينقسم التمويل إلى:¹

تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة إستعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء مداخلات ما تحتاجه العملية الإنتاجية ويتم تسديدها في نفس الدورة.

¹أقلية صورية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فيماليب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3 2011-2012، ص ص 77-78 .

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المعدات والآلات الخاصة بالربحية المنتظرة من هذا التمويل، وتكون مدته ما بين السنة إلى خمس سنوات.

تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل يوجه إلى مشاريع إنتاجية وتكون مدتها خمس سنوات.

✓ من حيث مصدر الحصول عليه : وينقسم إلى:

التمويل الذاتي: هو أكثر إستعمالاً بحيث يسمح لتمويل نشاطات الإستغلال بنفسها دون اللجوء إلى أي عميل أو مصدر آخر .

التمويل الخارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض سندات أسهم المواجهة الاحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتوفرة لدى المؤسسة.

الفصل الأول : الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة

خلاصة الفصل لأول :

في هذا الفصل تطرقنا إلى الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة حيث حاولنا أن نعطي مفهوم للمؤسسات الناشئة، كما حاولنا الإلمام ببعض الخصائص التي يتميز بها وأنواعها والمراحل التي تمر بها كما تطرقنا إلى الإطار القانوني للمؤسسات الذي من خلالها ذكرنا مجموعة من القوانين و الهيئات الداعمة لها و إبراز الدور الفعال الذي تلعبه في التخفيف من الأزمة الاقتصادية كما تساهم في خلق ثروة جديدة.

الفصل الثاني :

الاستراتيجيات القانونية

للمؤسسات الناشئة

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

تمهيد :

تعتبر الإستراتيجيات القانونية أحد الأعمدة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة ، سنستعرض من خلال هذا الفصل أهم الإستراتيجيات القانونية التي يركز عليها نجاح المؤسسة الناشئة ، ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول إستراتيجية حماية الملكية الفكرية ، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لبيان إستراتيجيتي الإندماج و الإستحواذ في إطار المؤسسات الناشئة.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

المبحث الأول: إستراتيجية حماية الملكية الفكرية للمؤسسات الناشئة

رغبة الجزائر في الخروج من التبعية الإقتصادية للمحروقات في ظل التطور السريع الذي شهده قطاع الأعمال توجه إهتمام الدولة الجزائرية خاصة لإقتصاد المعرفة الذي يعتمد على النتاج الفكري، وتدعيما لروح المبادرة والمواطنة في تجسيد أفكار المبتكرين على أرض الواقع تجسد ذلك في الإهتمام بالمؤسسات الناشئة التي تعتبر المخرج الأفضل لهذه المتطلبات ولتستفيد هذه المؤسسات من رأس مالها الفكري ، ولكونها مجبرة على الإفصاح عن فكرتها

الإبتكارية في بداية مشوارها ما يجعلها عرضة للمنافسة الشرسة وسرقة أفكارها، وضمن حمايتها واستقرارها لا يتأتى إلا في إطار حماية الملكية التي تعد صمام الأمان للإستثمار بحقها بلا منازع دون خوف من الإعتداء، حيث تعرضنا في هذا المبحث لإستراتيجية حماية الملكية الفكرية للمؤسسة الناشئة والذي قسمناه بدوره إلى مطلبين المطلب الأول مفهوم الملكية الفكرية ، و المطلب الثاني أهمية حماية الملكية الفكرية للمؤسسة الناشئة .

المطلب الأول: مفهوم الملكية الفكرية

تعتبر المؤسسة الناشئة أهم مصادر الإبتكار والتنمية الإقتصادية و الإجتماعية فهي تلبي الحاجيات بطريقة ابتكارية الذي يعتبر نتاج فكري ، وعليه سنتطرق لمفهوم الملكية الفكرية¹.

تنتم المؤسسات الناشئة بخاصية تميزها عن باقي المؤسسات المشابهة لها والتي تكمن في الإبتكار الذي يعد أهم عنصر فيها، حيث يعتبر نتاج جهد فكري يتوصل إليه الإنسان وكما عرفها السنهوري: " هو الشيء غير المعهود من قبل أو بتطبيق جديد لطرق معروفة

¹محمد لمين فايد المؤسسة الناشئة قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مجلة التراث المجلد 13، العدد 2 ص 16

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

من قبل¹، وهذا المجهود أو المنتج يولد حق لدى صاحبه والذي يعرف بحق الملكية الفكرية". ولقد قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع حيث تضمن الفرع الأول تعريف حقوق الملكية الفكرية و الفرع الثاني أنواع الملكية الفكرية ، أما الفرع الثالث تناول خصائص الملكية الفكرية .

الفرع الأول: تعريف حقوق الملكية الفكرية

تتكون من ثلاث كلمات حق ، ملكية و فكرية و عليه تعرف كلمة الحق وهي استثناء شخص ما بقيم و بأشياء معينة إستثنائا يحميه القانون بغية تحقيق مصلحة يراها المشرع جديرة بالحماية².

أولاً: حق الملكية هو حق الإستثناء باستعمال الشيء و استغلاله و التصرف فيه على وجه دائم في حدود القانون .

ثانياً : تعريف حقوق الملكية الفكرية

لقد عرفها العديد من فقهاء القانون و منهم السنهوري بأنها: "نتاج الذهن وخلقها وابتكاراته ، وهذه الحقوق تدرك بالفكرة وتسمى أيضا بالحقوق الذهنية"³ .
وعرفها آخرون على أنها: "نتاج فكر الإنسان من إبداعات صناعية وأدبية ، فهي تخول لصاحبها الإستفادة بشتى الطرق من عمله الذي كان مجرد فكرة ثم تبلور إلى أن أصبح في صورة منتج"⁴.

وتعتبر الحقوق الفكرية على كل الحقوق الناشئة عن أي نشاط أو جهد فكري يؤدي إلى الإبتكار في المجالات الصناعية أو العلمية أو الأدبية والفنية .

¹عبد الرزاق أحمد السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني الجديد حق الملكية، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2000 ص 452 .

²سلوى جميل أحمد حسن الحماية الجنائية للملكية الفكرية، ط1، مركز الدراسات العربية، مصر، 2016، ص 14

³عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص 53.

⁴خوارجية سميحة حنان محاضرات في الملكية الفكرية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة. - 2021/2022، ص04.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

ويشير مصطلح الملكية الفكرية بشكل عام إلى حق كل إنسان بامتلاك حرية التصرف مؤقتا لكل إنتاج ذهني مثل الإبتكارات والعلامات التجارية التي تتجسد غالبا في شكل منتجات قابلة للتداول بين الناس .

ثالثا : التعريف القانوني للملكية الفكرية

حيث عرفتها المنظمة العالمية على أنها: " تلك الحقوق المتعلقة بالأعمال الأدبية والفنية والعلمية كالعروض الفنية والفونوغرام والأعمال الإذاعية والاختراعات وجميع المجالات والإستكشافات العلمية والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية وعلامات الخدمات والأسماء التجارية والحماية من المنافسة غير العادلة و حقوق أخرى تكفلها الأنشطة الفكرية في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية"¹.

تعريف المشرع الجزائري الذي أوردها في دستور 2020 الفصل الرابع منه المتعلق بالحقوق و الحريات ، جاء في نص المادة 74 منه : " حرية الإبتكار الفكري ، بما في ذلك أبعاده العلمية والفنية مضمونة"².

من خلال نص هذه المادة نجد أن المشرع لم يعرفها و إنما ترك ذلك للفقهاء الذي أقر على أنها حق مكفول دستوريا للمواطن .

ولقد ثار جدل فقهي حول الطبيعة القانونية للملكية الفكرية من خلال علاقة قانونية بين صاحب الحق ومحل هذا الحق .

أولا - نظرية الملكية : هذه النظرية بزعامة الفقيه روبن والتي مفادها أن الملكية الفكرية هي ملكية حقيقية ، حيث للشخص امتلاك ما ينتجه وعليه الإنتاج الذهني هو أيضا ملك لصاحبه كامتلاكه للأشياء المادية.

النقد: الإعتراف بالملكية بأنه حق عيني يعني الإعتراف بأنه مادي وعليه الإعتراف بالحقوق المعنوية للمؤلف وهو حق غير مادي و أن حق الملكية هو مؤقت مالي في حين

¹<http://www.wipo.int>. 14/04/2025, h:20:25.

²المادة 74 من دستور 2020 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج ر رقم 82

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

الجانب الأدبي فهو دائم .

ثانيا - النظرية الشخصية حق الملكية الفكرية هو حق لصق وملزم للإنسان (الحقوق الشخصية) ، حيث أن النتاج الفكري للشخص له علاقة وطيدة بينه وبين هذا المنتج ، والحق المالي ما هو إلا أثر من الحق الأول .

النقد فيه إهمال للجانب المالي الذي يتقاضاه صاحب الحق.

ثالثا - النظرية المزدوجة: هي نظرية توفيقية مفادها أن الملكية الفكرية هي نوع خاص ذات طبيعة مزدوجة تعطي لصاحبها سلطة مباشرة على الإنتاج الفكري (الإستعمال الإستغلال و التصرف) ، لاسيما الحصول على العائد المالي و جانب آخر هو إرتباط الإنتاج الفكري شخصا بما أبدعه فيكون له حق الحماية من الإعتداء عليه ونسبته إليه (الشق المعنوي).

وهذا ما أخذ به المشرع الجزائري في المادة 21 من الأمر 03-05 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على ما يلي: " يتمتع المؤلف بحقوق معنوية ومادية على المصنف الذي أبدعه.¹ وهو حق مكفول دستوريا حيث نصت المادة 74 من دستور 2020: " حرية الإبداع الفكري بما في ذلك أبعاده العلمية والفنية مضمونة لا يمكن تقييد هذه الحرية إلا عند المساس بكرامة الأشخاص أو المصالح العليا للأمة أو القيم والثوابت الوطنية يحمي القانون الحقوق المترتبة على الإبداع الفكري². "

الفرع الثاني : أنواع الملكية الفكرية قسمها أغلب الفقهاء إلى قسمين رئيسيين هما الملكية الصناعية و الملكية الأدبية و الفنية وسنشرح كل نوع على حدى.

أولا: الملكية الصناعية قسمها البعض من الفقهاء إلى حقوق صناعية وأخرى تجارية ،

¹المادة 21 من الأمر 03-05 المؤرخ في 19/07/2003، ج ر عدد 61 .

²المادة 74 من دستور 2020 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج ر رقم 82 المؤرخ في 2020/12/30.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

والبعض الآخر جمعها مع بعض لارتباطهما بالجانب الصناعي ولم يفرقوا بينهما¹ وهي الحقوق التي ترد على المبتكرات الجديدة و الإختراعات والنماذج الصناعية ومخططات التصميمات لدوائر متكاملة و المعلومات غير المفصح عنها والعلامات التجارية و المؤشرات الجغرافية وهي خاصة لتمييز المنشآت التجارية و هي حقوق تمكن صاحبها من الاستئثار باستغلال و التصرف في ابتكاره ، ومن أهم عناصر الملكية الصناعية براءة الإختراع ، العلامات التجارية ، الرسوم و النماذج الصناعية .

1 ————— براءة الإختراع :

حيث عرفها المشرع الجزائري من خلال نص المادة 02 من الأمر 07/03 المتعلق ببراءة الإختراع على أنها: " وثيقة تسلم لحماية إختراعه من طرف المصلحة المختصة". وللحصول على براءة الإختراع لابد من توفر شروط موضوعية وشروط شكلية .

❖ الشروط الموضوعية و هي :

1- ضرورة وجود إختراع

2- أن يكون جديد

3- أن يكون قابلا للاستغلال الصناعي

4- أن لا يخالف النظام العام والآداب العامة

5- أن لا يكون مستبعد من القانون.

ب- الشروط الشكلية : حيث نص المشرع الجزائري على إجراءات طلب الإختراع في الأمر 03-05 في الباب الثالث المعنون بالإيداع و الفحص والإصدار من خلال نص المواد من 20 إلى 31 ، حيث يتم طلب براءة الإختراع من المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية الذي يقوم بفحص الطلب ومدى توافر الشروط الموضوعية و احترام

¹وسيلة لزعر - دور حقوق الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية - مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 5- العدد 1- السنة 2020 ص437.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

الإجراءات الشكلية ، وبعد التأكد بياشر مدير المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية تسليم براءة الإختراع حسب تاريخ الإيداع و قيدها في سجل البراءات ، ثم تنشر في الجريدة الرسمية للبراءات كما تقيد وتنشر كافة التصرفات الواقعة عليها (بيع ، رهن، تنازل...) .

أما بالنسبة لمدة الحماية فقد أقرها المشرع بمدة عشرون سنة من تاريخ الإيداع . وتتقضي المدة القانونية إما بانتهاء مدة الحماية القانونية المحددة بعشرون سنة في الملك العام ، أو التخلي عن الحقوق أو بالبطلان إذا لم تتوفر على الشروط .

2 — العلامة التجارية :

عرفها المشرع الجزائري : " كل الرموز القابلة للتمثيل الخطي لاسيما الكلمات بما فيها أسماء الأشخاص والأحرف والأرقام والرسومات " .

ولمنح العلامة التجارية لابد من توفر شروط موضوعية و شروط شكلية و التي نص عليها في المرسوم التنفيذي 05-277 المؤرخ في 02 أوت 2005. والمتمثلة في الإيداع لدى مصلحة الإعلانات التجارية على مستوى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية والفحص والتسجيل والنشر، و تنقضي العلامة إذا كان عدم الإستعمال لمدة ثلاث سنوات مستمرة والتمديد سنتين في حالة الظروف الطارئة ، وتنقضي أيضا بعدم تجديد التسجيل لمدة 10 سنوات ذلك قبل ستة أشهر قبل انقضاء 10 سنوات وتمدد لسنة أخرى بعد مدة الحماية تم تسقط في الملك العام ، كما يمكن لكل ذي مصلحة طلب إبطال العلامة ويكون ذلك بموجب حكم قضائي في حال مخالفتها للقانون مثل التقليد.

3 — الرسوم والنماذج الصناعية:

الرسم الصناعي هو الرسم على السطح بتجسيد ثنائي الأبعاد بكل الخطوط و الزخارف يضفي للمنتوج شكل فني جمالي وله عدة طرق للإستعمال أما بدويا القصة وآليا مثل الطرز الآلي أو كميائيا مثل الصناعة .

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

النموذج عرفه المشرع الجزائري في المادة 01/01 من الأمر 66-86 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية بنصه :

" يعتبر نموذجا كل شكل قابل للتشكيل ومركب بألوان أو بدونها أو كل شيء صناعي أو خاص بالصناعة التقليدية ، حيث يمكن إستعماله كصورة أصلية لصنع وحدات أخرى ويمتاز عن النماذج المتشابهة التشكيلية الخارجي".

ولتكتسب الحماية لابد من توفر شروط موضوعية نصت عليها المادة 1/ 2 من الأمر 66-86 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية وهي الجدة ، قابل للتطبيق الصناعي ، على أن لا يخالف النظام العام و الآداب العامة ، و الشروط الشكلية تتمثل في الإيداع لدى إدارة المعهد الوطني للملكية الصناعية والتي تقوم بتسجيل الرسم أو النموذج الصناعي ونشره . أما بالنسبة لمدة الحماية فقد قدرت بعشر سنوات قابلة للتحديد من تاريخ الإيداع .

ثانيا : الحقوق الأدبية والفنية وهي أقدم أنواع الملكية الفكرية ملكية الشعراء الكتابات والرسومات وهي النتاج العقلي في المجال الأدبي والفني لا يحتاج الممارسة القيام بعمل أو مهنة معينة لوجودها.

وتشتمل على نوعين حقوق المؤلف و هو حقه على مصنفه فهو إبتكار ذهني و التي تشمل المصنفات المبتكرة في الأدب والموسيقى والفنون وأعمال التكنولوجيا كبرمجيات وقواعد الحاسوب وقواعد البيانات¹.

أما بالنسبة للحقوق المجاورة فهي الشق الثاني للحقوق الأدبية وهي خاصة بفنانوا الأداء مثل عزف مصنفا موسيقيا أو مصنفا من التراث التقليدي، إنتاج تسجيلات السمعية والبصرية وكل هيئة بث إذاعي حيث يستفيد هذا الشخص نضيرة أدائه بحقوق مجاورة لحقوق المؤلف هذا مفاد المادة 107 من الأمر 03-05².

¹وسيلة لزعر، مرجع سابق، ص 441.

²مادة 107 من الأمر 03-05 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة جار العدد 44 بتاريخ 23 جويلية 2003.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

ثالثا : التأصيل القانوني المنظم للملكية الفكرية للمؤسسة الناشئة

أولى المشرع الجزائري اهتمام كبير للملكية الفكرية منذ الإستقلال فقد صادق على معاهدات تنظمها مثل:

_____ إتفاقية باريس لحماية حقوق الملكية الصناعية المؤرخة في 20/03/1983.

_____ إتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في : 09/06/1986.

كما سن العديد من النصوص القانونية منها:

الدستور الجزائري لعام 2020، المادة 73 منه .

الأمر 03-05 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

الأمر 03-06 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بالعلامات .

الأمر 03-07 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق ببراءات الإختراع.

الأمر 03-08 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر

المتكاملة.

الأمر 66-86 المؤرخ في 28/04/1966 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية¹.

الأمر 76-65 المؤرخ في 16/07/1976 المتعلق بتسميات المنشأ .

و بالإستناد لمجمل هذه النصوص القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية توصلنا إلى أن قانون

الملكية الفكرية قانون نصوصه متفرقة حيث أن المشرع خص كل عنصر من الملكية

الصناعية بنص خاص و هذا ما يعبر عن مدى جديته وحرصه في إضفاء الحماية اللازمة

لكل عنصر منها² رغم عدم تعديله للنص القانوني المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية .

الفرع الثالث : خصائص الملكية الفكرية

تتميز الملكية الفكرية بعدة خصائص تميزها عن باقي الملكيات الأخرى أهمها:

¹الأوامر 03-05 و 06 و 08 المتعلقة بعناصر الملكية الصناعية، جار العدد: 44

²www.wipo.int/about-wipo/ar/offices 10/06/2025 20:45 .h:

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

أولا : ملكية معنوية: أي غير ملموسة لأنها تعبر حصرا على ما ينتجه الإنسان من إبداع وإنجازات ذهنية¹.

ثانيا: حقوق مؤقتة فهي محدودة زمنيا حيث أغلب عناصرها ومدة حمايتها محددة بفترة زمنية معينة مثلا : براءة الاختراع 20 سنة ، العلامة التجارية 10 سنوات قابلة للتجديد في حين مدة الحماية لعناصر الملكية الأدبية قدرت بمدى الحياة و 50 سنة بعد وفاة صاحبها .

ثالثا : حقوق إقليمية : ينصب ارتباطها بالبلد المراد حمايتها فيه و الإتفاقيات الدولية المبرمة في إطار التعاون الدولي ، حيث غالبا ما تطبق قوانينها ضمن نطاق بلد أو إقليم معين ويصعب حمايتها خارج هذا الإقليم ولا تكون عالمية .

رابعا : حقوق حصرية للمالك : حيث ينفرد ويستأثر صاحبها بحرية التصرف فيها أو من ينوب عنه في حالة الترخيص التعاقدية .

المطلب الثاني: أهمية حماية الملكية الفكرية للمؤسسة الناشئة

تتجلى أهمية حماية الملكية الفكرية في كونها تلعب دورا كبيرا في تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة ، و يتم ذلك على المستويين الإقتصادي و الإجتماعي ، و تطرقنا من خلال هذا المطلب إلى أهمية حماية الملكية الفكرية على الصعيد الإقتصادي في الفرع الأول ، و في الفرع الثاني أهمية حماية الملكية الفكرية على الصعيد الإجتماعي ، و أخيرا أثر حماية الملكية الفكرية للمؤسسة الناشئة كفرع ثالث .

الفرع الأول: أهمية حماية الملكية الفكرية على الصعيد الاقتصادي

والتي تتضح من فيما يلي:

_____ المساهمة في التكامل الاقتصادي من الصناعات الكبرى حيث تؤدي لتنويع

¹عدنان حسين يونس ورائد حضر عيسى دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة - دار الأيام - عمان - ط1، 01، 2015، ص 144.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

هيكل الصناعة .

_____ تؤثر في كونها الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد من خلال التأثير في زيادة الصادرات فهي تعتبر نواة للصناعات بخصائصها التي تؤهلها لتحسين الجودة وخلق ميزة تنافسية¹.

_____ تعطي حماية الملكية الفكرية قيمة إضافية للإقتصاد حيث تكون نسبة الأرباح أكبر بسبب حماية الملكية الفكرية لمن دونها وذلك لاستخدام الإبتكار كعنصر أساسي في منتوجاتها وخدماتها مما يؤدي لإرتفاع نسبة الجودة زيادة في الإستثمار وذلك لاستخدام مواد أولية بسيطة وبأقل تكاليف .

وكذا لاعتمادها على الإبتكار الذي يعد المحرك ، فكلما زاد الإبتكار زاد الاستثمار فهو يتناسب طردياً².

_____ تتحول الدول الإستهلاكية بفضلها إلى دول إنتاجية خلاقة مثل الصين و الهند³.

الفرع الثاني: أهمية حماية الملكية الفكرية على الصعيد الإجتماعي

والتي تتمثل فيما يلي:

- خلق مناصب شغل وذلك كون رائد عمال من باحث لمنصب شغل إلى خلق

مناصب عدة وذلك لتكوين فريق عمل وبالتالي امتصاص البطالة .

- الحد من هجرة الأدمغة كونها تسمح بتحقيق أفكارهم على أرض الواقع ، وبالتالي

رفع مستوى الجودة والتقدم⁴ .

¹المرجع نفسه.

²بن عياد جلييلة دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية - مجلة الدراسات القانونية - صنف ج- المجلد 8- العدد 1 - النشر 20/01/2020- ص171.

³عدنان حسين يونس ص 48- المرجع السابق.

⁴إلياس عماد، بلال بوقطاية مذكرة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي - أهمية الدعم المالي لنجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر - جامعة الشهيد العربي التبسي - 2022 - 2023 - ص 6

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

- خلق الثروة كونها تعتمد على مواد بسيطة ومن خلالها توفر عائدات كبيرة في مدة زمنية قصيرة ذلك بهامش ربح كبير¹ بما يضمن إرتفاع الدخل القومي الذي ينعكس إيجابا على تحسن المستوى المعيشي للسكان .
- إرتفاع المستوى الثقافي والعلمي للأفراد بالتشجيع على البحث العلمي والإهتمام بالكفاءات والأدمغة من خلال منحهم الفرص لتجسيد أفكارهم وأبحاثهم على أرض الواقع.

الفرع الثالث: أثر الحماية الفكرية للمؤسسة الناشئة

من خلال هذا الفرع سنتعرض للأثر الذي تحدثه حماية الملكية الفكرية للمؤسسة الناشئة لاسيما بالنسبة لتطوير ودعم الإبتكار التكنولوجي، وتشجيع الإستثمار وتعزيز الميزة التنافسية ورفع القيمة السوقية .

أولا _____ بالنسبة لدعم الإبتكار التكنولوجي :

1 _____ تعريف الإبتكار (Innovation) له عدة تعاريف مختلفة ومتنوعة سنذكر البعض منها :

عرفه VerLoop على أنه : " جلب فكرة وجبهة تطبق بنجاح في السوق"².
كما عرفه سعيد أوكيل : " هو تجسيد أشياء جديدة على أرض الواقع وله مجالات كثيرة الإبتكار التكنولوجي و الإداري، المعلوماتي"³.

ونستخلص من التعريف التالي بأنه خلق شيء جديد أي قدرة الفرد على إيجاد أفكار وأساليب جديدة غير معروفة أو مألوفة لدى ذوي الخبرة في نفس المجال وعليه ينصب الإبتكار على منتج جديد ، طريقة أو وسيلة جديدة مستحدثة أو خدمة جديدة⁴.

¹رايدي عبد الكريم زيوش أسامة المؤسسات الناشئة في الجزائر مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2022/2023، ص 9

² محمد الفلاق - ريادة الأعمال المقاولاتية من الفكرة إلى التجسيد دار ألفا للوثائق، طاء الجزائر، 2022، ص 63

³ سعيد أوكيل - وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية - ديوان المطبوعات الجامعية - 1992 - ص 67

⁴ آية الصاحي وآخرون أثر الإبداع والابتكار في تحقيق الميزة التنافسية، جامعة العربي النيسي، تيسة، 2022/2023، ص 03.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الابتكارات هي الابتكار التكنولوجي الذي يحل مشكلة أو تقديم منتجات لم تكن موجودة من قبل ، فهو يركز على الجوانب التقنية بحيث يشمل تسويق فكرة تقنية من خلال تصميم إنتاجي بواسطة تكنولوجيا¹، وهو الذي تستخدمه المؤسسة الناشئة في نشاطها.

2 _____ تعريف الإبداع Creativity الإبداع هو وحدة متكاملة لمجموعة من العوامل الذاتية و الموضوعية ، التي تقود إلى تحقيق إنتاج جديد ، فدعم الابتكار من قبل الحكومة من خلال إقرار سياسات وبرامج داعمة وتخفيف القيود والحوجز التنظيمية العائقة لعملية الابتكار .

وعليه الابتكار يعد فكرة جديدة مميزة ، أما الإبداع هو وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ فهما العنصران التي تعتمد عليهما المؤسسة الناشئة لبقائها ونموها وتطورها مرهون بهما فالإبتكار المتواصل والدائم يضيف قيمة مضافة للمؤسسة من خلال جذب انتباه الزبائن هذا يجعلها دائما في مركز بحث وتطور لإيجاد أفكار إبتكارية لعدة مشاكل متنوعة ولهذا منتجاتها تستقطب شريحة أكبر من الزبائن و بالتالي يزداد نموها و تطورها ، و لنجاح المؤسسة الناشئة لابد من توفير حاضنات لاسيما الحاضنات الجامعية التي توفر كل وسائل البحث و الدعم التكنولوجي من مرافقة الباحثين وخبراء وأساتذة فهي مجندة تماما لإخراج هذه الأفكار الإبتكارية للوجود.

فالإبتكار هو مؤشر لتقدم المؤسسة و بالتالي تقدم الدولة فهي تعزز نمو الإقتصاد حيث أن تطبيق الإبتكار يخلق فرص اقتصادية جديدة ويؤدي إلى زيادة الإستثمارات وتوفير المزيد من الفرص ، كما أن الإبداع يساهم في تحسين سرعة الإنتاج وجودته وتقليل التكاليف وبالتالي يشجع ريادة الأعمال وخلق فرص عمل.

¹نصيرة درين، مجلة الدراسات الإعلامية والاتصالية - المجلد 2- أكتوبر 2022 ص 58.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

ثانياً — بالنسبة لتشجيع الإستثمار الوطني والأجنبي :

إن جذب الإستثمار الوطني أو الأجنبي هو من أهم المساعي التي تصبوا إليه الدول خاصة النامية ، لكن لا يتأتى ذلك إلا إذا توفر المناخ الملائم لذلك .

يرجع تاريخ حماية حقوق الملكية الفكرية إلى حادثة جرت في 1873 في المعرض الدولي للإختراعات "بفينا" حيث امتنع عدد كبير من المخترعين الأجانب من المشاركة خوفاً من سرقة أفكارهم و استغلالها تجارياً .

من خلال هذه الحادثة تظهر مدى أهمية حماية الحقوق الفكرية ، وعليه يجب لاستقطاب الإستثمار سواء كان وطنياً أو أجنبياً يجب توفر مناخ قانوني ملائم يضمن الأمان للمستثمر، فكلما كان النظام القانوني أكثر فعالية و حماية يكون أكثر جاذبية للمستثمرين ، فعناصر الملكية الفكرية تمثل ثلث إستثمارات الشركات العالمية ، فالمستثمر يبحث عن هامش ربح كبير ومخاطرة ضئيلة ، فالشركة تدمج حقوق الملكية في مخطط أعمالها ولها امتيازات عدة منها المفاوضات مع المستثمرين الذين يبدون إضافة قيمة للعمل وحتى في الإندماج و الإستحواذ ، فهي تعزز الموقف التفاوضي للمؤسسة التي تعتزم الخروج و ذلك بإدارة تحفظ الملكية الفكرية و تتماشى مع أهدافها¹، وهذا ما تبنته الجزائر من خلال الإصلاحات الجديدة التي أدخلتها على قانون الإستثمار، بما يبعث الثقة بينها وبين المستثمر الوطني والأجنبي من خلال الضمانات و التحفيزات العديدة التي أقرتها، و لتضمن بذلك التفاف المستثمر تعبيراً منه عن رغبته في التعاقد معها في إطار عقود الإستثمار وهذا ما أكده رئيس المجلس الشعبي الوطني " السيد إبراهيم بوغالي" في كلمته الإفتتاحية للجلسة المنعقدة بتاريخ 2024/01/08 والتي كان مفادها التأكيد على الإقلاع

¹بلغيث سمية مسعودي زكريا، دور حماية حقوق الملكية في نجاح المؤسسة الناشئة، المجلد 08، العدد مارس 2023 ص 893 .

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

الإقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة لقانون الإستثمار باتت واضحة المعالم للعيان¹.

كما أن المؤسسة الناشئة المتحصلة على علامة لابل أو علامة مشروع مبتكر وفق المرسوم التنفيذي 20-254 ، يعزز من مكانتها ويعطيها امتيازات كبيرة ، فهذه العلامة هي وسم من الدولة على اعتبار أن هذه المؤسسة الناشئة مشروعها رابح ونسبة المخاطرة ضعيفة وبالتالي تجذب أكبر عدد من المستثمرين.

ولقد إحتضنت الجزائر المؤتمر الإفريقي الأول للمؤسسة الناشئة الذي يهدف إلى دعم الابتكار لخلق فرص العمل وتعزيز دور المؤسسة الناشئة في التنمية الإقتصادية ، وذلك لدعمها للولوج في عالم الإستثمار بالترويج لقانون الإستثمار الجديد الذي يعد أرض خصبة للإستثمار.

وفي مداخلة من السيد علي زروقي الرئيس العام للمشروع العمومي ألجيريا فانتشور كشف عن برنامج بلا حدود بفسح المجال للمؤسسة الناشئة للولوج للخارج و هدف هذه المؤسسة الناشئة الجزائرية ، أن لها أفكار إبداعية تحل مشكل ليس في الجزائر، فهذا يساعدها لتصدر خدماتها للخارج².

ثالثا - بالنسبة لتعزيز التنافسية بين المؤسسات ورفع قيمتها السوقية :

إن الإقتصاد الآن يعتمد على نوعية المنتوجات أكثر من كميتها ، و هذا ما يخلق تفاضل بين المؤسسة الناشئة ، حيث يرتبط بترقية الإنتاجية و الإستخدام الأمثل للموارد ومدى منح قيمة مضافة في السوق ، وينعكس ذلك في تحسين الإنتاج وضمان الجودة العالية ، و هذه المفاضلة والتميز يحفز روح المبادرة والإبداع والاستثمار والمتمثل في الابتكار الذي يخلق ميزة تنافسية .

¹ <https://www.aps.dz>, le 23/04/2025 à 19:45

² <http://www.almstathmir.dz> le 30/04/2025

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

1- تعريف الميزة التنافسية

عرفها الفقيه (Potter): تنشأ الميزة التنافسية بمجرد الوصول إلى اكتشاف المؤسسة الناشئة طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين¹.

وعرفها بلادي محمد عبد الغني على أنها الخصائص التي يكتسبها المنتج أو العلامة التجارية²

نستخلص من التعريف التالي أن الميزة التنافسية هي قدرة المؤسسة الناشئة على التفوق في أدائها ومنتجاتها بدرجة عالية من الكفاءة معتمدة على السرعة ، التحديث والسعر التنافسي وذلك باستخدام التكنولوجيا يكون التميز حتى في طريقة أداء الموظفين مع العملاء و بالتالي تحافظ على نفسها وتعزز مكانتها السوقية .

كما بين أثر الابتكار على الميزة التنافسية حيث ربط إستمرارها و اكتسابها إرتباطا وثيقا بمدى المداومة على الابتكار والإبداع و الإستثمار المتواصل.

التعرف على مدى قدرة المؤسسة و تفوقها في أدائها مقارنة مع منافسيها بدرجة عالية من الكفاءة و الفعالية ، معتمدا على ركائز أساسية الجودة ، الكفاءة ، السرعة ، التحديث و السعر التنافسي ، إستخدام التكنولوجيا حتى في طريقة أداء الموظفين مع العملاء حيث تعتبر الميزة التنافسية المفتاح الأول لمصادر التمويل لجذب اهتمام المستثمرين وتكون المؤسسة الناشئة تعتمد على المخاطرة وعدم اليقين يستوجب عليها خلق قيمة استثنائية وذلك بالإستراتيجيات الثلاث وهي القيادة بالتكلفة ، التركيز ، التميز³.

¹سفيان عبد العزيز، دور الإبداع في دعم الميزة التنافسية بالمؤسسة الإقتصادية، مجلة البديل الإقتصادي، العدد 10/، جامعة بشار، الجزائر، 2020، ص 37 .

²بلادي محمد، بشرى عبد الغني، رأس المال الفكري وأثره على الميزة التنافسية لمؤسسة الناشئة في ظل التوجه نحو التكنولوجيا الأعمال، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07/، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2023، ص

³سناء بن طالب، خالد رحم دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الناشئة مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة سطيف، 2023، ص 34

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

وعرفها آخرون على أنها: "الخصائص التي يكتسبها المنتج أو العلامة".¹ ولعل استخدام التكنولوجيا وشبكات الإتصال وإدارة فعالة وذكية لموارد المؤسسة من بيانات ومعلومات يؤثر بصورة جوهرية في تحقيق الميزة التنافسية ، و يؤدي إلى زيادة عوائد الأصول الرقمية و رأس المال الفكري للمؤسسة².

فالميزة التنافسية هي المفتاح الأول لمصادر التمويل لجذب اهتمام المستثمرين ، و لكونها تعتمد على المخاطرة و رأس مال ضئيل وعدم اليقين يستوجب عليها خلق قيمة إستثنائية و الانفراد بصفات غير مألوفة³.

ومتى داومت المؤسسة الناشئة إستمرارها في الإبداع و الابتكار والتطور و الإلتزام بالإستثمار يحقق لها ميزة تنافسية مستمرة ، و متى كانت الجودة في المنتوجات يصعب على المنافسين تقليدها أو عمل نسخ منها ، وذلك باستخدام أساليب جديدة يجعل الفارق واضح بينها وبين المنافسين ، و بالتالي تستهدف المستهلك و زيادة عدد العملاء و الشرائح والقطاعات السوقية التي تلبى رغباتها بشكل أحسن وأفضل من الموجود في السوق، وهذا ما يؤدي إلى تزايد حصتها في السوق و يمكنها من الهيمنة الاقتصادية .

و تتحقق الميزة التنافسية بأحد الأساليب التالية :

_____ **الكفاءة المتفوقة** : ويظهر ذلك في التحكم بالتكنولوجيا و روح الابتكار تظهر جليا في سمات رائد الأعمال.

_____ **الجودة العالية** : و تحقيق الجودة العالية يؤدي إلى زيادة قيمة منتوجاتها وخدماتها و بالتالي الزيادة في العملاء و فرض أسعارها .

_____ **السرعة للإستجابة لطلبات الزبون** : وذلك بتقديم منتج يشبع حاجيات الزبون

¹ بلادي محمد - بشرى عبد الغني رأس المال الفكري وأثره على الميزة التنافسية للمؤسسة الناشئة في ظل التوجه نحو التكنولوجيا الأعمال - ص 209

² بلادي محمد - بشرى عبد الغني - المرجع نفسه ص 210

³ سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز محمد بن علي دور الإبداع في دعم التنافسية بالمؤسسة الاقتصادية - مجلة البديل 38 الاقتصادي 04/6/2018- ص 23

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

بشكل متميز وأفضل .

المبحث الثاني: إستراتيجية الإندماج و الإستحواذ في المؤسسات الناشئة

تعتبر عمليات الإندماج (Merger) و الإستحواذ (Acquisition) من أبرز الإستراتيجيات التوسعية التي تلجأ إليها المؤسسات الناشئة لتحديد وجودها في السوق و تحقيق النمو السريع في بيئات الأعمال التنافسية ، وفي ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة و تزايد حدة المنافسة ، أصبحت هذه العمليات أدوات إستراتيجية لا غنى عنها لضمان البقاء و الإستدامة ، وقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين حيث تناول المطلب الأول إستراتيجية الإندماج ، أما المطلب الثاني فقد تضمن إستراتيجية الإستحواذ .

المطلب الأول: إستراتيجية الإندماج في إطار المؤسسات الناشئة

عملية إندماج المؤسسات الناشئة من الإستراتيجيات الإقتصادية المهمة التي تلعب دور كبير في تعزيز النمو الإقتصادي ، و رغم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة حيث تساهم في تركيبها من الإستفادة من الموارد المشتركة و تبادل الخبرات ، مما يؤدي إلى تحسين الأداء بشكل عام و تحقيق أهداف النمو المستدام من خلال التركيز على تكامل القدرات و الإمكانيات ، و إلى جانب ذلك فالإندماج يمثل أداة فعالة لتعزيز قدرة الشركات على التطور و الابتكار ، فعند دمج شركتين تتكامل خبراتهما ومهاراتهما مما يخلق بيئة أكثر حيوية و ابتكار أو يمكن من سرعة الإستجابة للتغيرات في السوق و للتفصيل أكثر قسمنا المطلب إلى ثلاثة فروع ، حيث تضمن الفرع الأول تعريف الإندماج و الفرع الثاني أهدافه و في الفرع الثالث الإجراءات و الآثار القانونية المترتبة عنه .

الفرع الأول: تعريف الاندماج

سنخرج من خلال هذا الفرع لتعريف الاندماج لغة واصطلاحا .

تعريفه : أ — لغة : يعني إدخال الشيء في الشيء بحيث يصيران كأنهما شيئاً واحداً كما يعني أيضاً الجمع و التوحيد بين الأشياء بحيث تصبح وكأنها شيئاً واحداً ، ومن ثم

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

فإن الدلالة اللغوية للفظ الاندماج تشير إلى جمع الأشياء و تركيبها ودمجها لتصبح شيئاً واحداً .

لم يهتم المشرع الجزائري ولا المشرع الفرنسي بتعريف الاندماج ، وسبب عدم الإهتمام يختلف من حالة إلى أخرى ، وقد لا يرى النور إذ اختلف الأطراف على الأسس الجوهرية لعملية الاندماج¹، وعلى العموم ، يعرف الأستاذ Boudeu مشروع الاندماج بأنه "وثيقة معلنة ليست مجهولة من الفقه والقضاء ولم يتجاهلها المشرع، وهي وثيقة ليست ملزمة ولكنها أساسية تعقد في بداية مرحلة إتمام عملية الاندماج بين ممثلي الشركتين الداخلتين في الاندماج المفوضين من قبل مجلس إدارتهما، ويكون مضمونه تحديد الأموال التي تتلقاها الشركة الدائمة وقيمتها، وطريقة سداد ديون الشركة المندمجة وقيمتها وطريقة سداد ديون الشركة المندمجة وعدد الأسهم الجديدة التي تصدرها الشركة الدامجة مقابل حصة الشركة المندمجة² .

ب — اصطلاحاً : يعرف اندماج الشركات على أنه الدمج بين شركة أو أكثر تكون ذات مسؤولية محدودة أو كيانات تجارية أخرى في كيان تجاري واحد، حيث يهدف اندماج الشركات إلى العمل على تحقيق كفاءة أكبر في الحجم والإنتاجية، حيث يمثل الاندماج فرصة رائعة لتحقيق النجاح في الأعمال وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي تقوم الشركات بالاندماج من أجلها ، إلا أن هناك سببين رئيسيين لاندماج الشركات:

الوصول لأسواق جديدة فالسعي لتحقيق أرباح أخرى وجني المزيد من المكافآت هو أحد أسباب اندماج الشركات حيث يساعد مفهوم اندماج الشركات على الدخول إلى أسواق جديدة و هذا يعني الوصول للمزيد من العملاء و القدرة على مواجهة المنافسين و التخلص من نقاط الضعف داخل الشركة . حيث يوفر اندماج الشركات الحصول على

¹ احمد محمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، مصر، 1997، من 79 .

² حسام الدين عبد الغني الصغير، النظام القانوني لاندماج الشركات ، ط2، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004،

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

منتجات أو قنوات توزيع أو معرفة تقنية أو بنية تحتية تعمل على تحقيق النجاح للأعمال ،
وبالنسبة للأعمال الصغيرة فإن الإندماج يعد فرصة لتحقيق النجاح .

بصفة عامة الاندماج هو إتحاد للمصالح بين شركتين أو أكثر ينتج عنه ظهور كيان جديد
أو قيام أحد الشركات، فمثلا اندماج الشركة يعني دخول كلي لكيانها في شركة أخرى
وبالتالي يزول كيانها القانوني و تدخل في كيان الشركة الأخرى المندمجة معها ، وهذا
يختلف عن تحول الشركات حيث تبقى الشركة قائمة و إنما يتغير كيانها القانوني، كما أن
الاندماج ليس بالضرورة أن يكون بين الشركات من ذات النوع ، فيجوز أن تندمج شركة
مع أخرى من نوع آخر ، سواء كان الإختلاف من حيث الأغراض أو من حيث الكيان
القانوني¹.

الإندماج يكون إما بطريق الضم بحل الشركة ونقل أموالها إلى شركة أخرى قائمة أو
بطريق المزج و هو حل شركتين قائمتين أو أكثر و تأسيس شركة جديدة تنتقل إليها حقوق
و التزامات كل من الشركات المنحلة

ولقد نظم المشرع الجزائري أحكام الاندماج في الفصل الرابع من القسم الرابع من الكتاب
الخامس من القانون التجاري الذي ينظم الشركات التجارية وبالتالي استبعد إندماج
الشركات المدنية فضلا على أنه حصر عملية الاندماج فقط بالنسبة للشركات التي تتمتع
بالشخصية المعنوية والمقيدة بالسجل التجاري، وهذا حتى تكون ذمتها المالية قابلة للانتقال
خلافًا للشركات غير المتمتعة بالشخصية المعنوية التي لا تكون لها ذمة مالية مستقلة،
لذلك يستحيل اندماجها كشركة المحاصة التي ليس لها رأسمال والشركة في طور
التأسيس، وإن كانت عملية الاندماج تتم بداهة بين الشركات التجارية التي لها نفس الشكل
كاندماج شركة تضامن في شركة مساهمة حيث يفقد الشركاء صفتهم التجارية ويصبحون
شركاء موصين ، أو شركة ذات مسؤولية محدودة في شركة مساهمة وهذا ما أكده

¹ضيف روفية ، سنة 2004 - 2005 ، استراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج .. رسالة ماجستير في
العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، ص25.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

المشروع الجزائري في نص المادة 745 من القانون التجاري¹ يسوغ تحقيق العمليات المشار إليها في المادة المتقدمة بين شركات ذات شكل مختلف .

الفرع الثاني: أهداف اندماج المؤسسات الناشئة

سنتناول من خلال هذا الفرع أهداف إندماج المؤسسات الناشئة و أهمها :

1-تحقيق الربح: يعتبر الإندماج أسلوب زيادة الأرباح من خلال الإستفادة من وفورات الحجم الكبير للإنتاج و وفورات في المجالات المالية والبحوث، وهذا يساعد على تقليل التكاليف التي كان من الممكن أن تدفعها المؤسسة إن كانت تتبع سياسات النمو الداخلي.

2-تحقيق النمو :عملية الإندماج من شأنها أن تساعد المؤسسات التي تسعى إلى تعظيم معدلات النمو ولا تستطيع بسبب تعارضها مع أهداف المساهمين إلى شراء مؤسسات تتصف بمعدلات نمو مرتفعة ، و بالتالي الإستفادة من الوفورات المتحققة² من عملية الاندماج عن طريق النمو بمعدلات أسرع مما يمكن لكل من المؤسستين تحقيقه ، وكذلك العكس فالمؤسسة التي تسعى إلى تعظيم الأرباح وتتصف بمعدلات نمو منخفضة ولا تتوافر لديها الكفاءة ترى من عملية الاندماج هدفاً مغرياً، حيث مثل هذه الأحوال يمكن تحسين الأرباح والأداء وفي نفس الوقت تحقيق هدف النمو.

3-خلق قيمة إضافية: إن المبرر المالي الأول من عملية الإندماج بين الشركات هو خلق قيمة إضافية ، فإذا كانت قيمة أسهم الشركة الناتجة بعد عملية الإندماج أكبر من حاصل جمع قيمة أسهم الشركات المندمجة كل منها على حدى، فإنه قد تم خلق قيمة إضافية من عملية الاندماج، وهذا ما يطلق عليه كذلك مصطلح التداؤب أو التعاون الإيجابي و الذي يعني أن (5=2+2) بدلاً من (4) بسبب توحيد موارد الشركات المنضمة فيما بينها، ولقد علق أحد المحللين الماليين على الإندماج المقترح بين شركتي (Renault) و (Volvo) (

¹المادة 745، القانون التجاري..

²سعيد البوشيخي، الاستراتيجيات التنافسية في المؤسسات الاقتصادية، دار الصفاء، عمان، 2019، ص88.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

الذي أعلن في سبتمبر 1993 ، و الذي تم رفضه من قبل مساهمي وإدارة شركة (Volvo) لأن هذا الإندماج لن يكون ناجحاً إلا إذا كان (1+1) يُساوي أكثر من اثنين فيما يخص الحصة من السوق وأقل من اثنين فيما يخص التكاليف .

الفرع الثالث: الإجراءات و الآثار القانونية لاندماج المؤسسات الناشئة

سنتعرض من خلال هذا الفرع للإجراءات القانونية التي يجب مراعاتها لضمان تحقيق اندماج قانوني ناجح مع التركيز على الآثار المحتملة لهذه العمليات على المؤسسات الناشئة .

أولاً إجراءات الإدماج: تمر عملية الاندماج بمرحلتين:

1- مرحلة المفاوضات (الإعداد لفكرة الاندماج):

يتم في هذه المرحلة الاتفاق على الخطوط العريضة لفكرة الاندماج و لشروط المالية والمعايير المعتمدة عليها في تقييم الشركات ، ولهذا يتم التأكد من هذه الفكرة بين إدارة كل من الشركات الراغبة بالإندماج ، و تتميز هذه المفاوضات بالسرية التامة إذ تستغرق مدة من الزمن ، و يتوقف مصير الإندماج على ما أسفرت عليه هذه المداولات سواء العدول عن فكرة الاندماج ، أو تنتهي بإبرام وثيقة تسمى بروتوكول الإندماج¹.

2- إعداد مشروع الإندماج :

على ضوء ما أسفرت عليه المفاوضات الأولية، وما تضمنه بروتوكول الإندماج يتم إعداد مشروع الإندماج من قبل مجلس إدارة الشركات المعنية بالإندماج و الذي يتضمن بيانات جاءت على سبيل الحصر في المادة 747 من القانون التجاري و التي نصت على أنه : "يحدد مجلس الإدارة مشروع الإدماج أو الانفصال سواء لكل واحدة من الشركات المساهمة في الإدماج أو للشركة المقرر إدماجها ويجب أن يتضمن البيانات التالية :

1- أسباب الإدماج والانفصال وأهدافه وشروطه ،

¹سامي بن حملة، مفهوم الاندماج الشركات في القانون التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28، ديسمبر، 2007، ص 253.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

- 2- تواريخ قفل حسابات الشركات المعنية المستعملة لتحديد شروط العمل ،
 - 3- تعيين وتقييم الأموال والديون المقرر نقلها للشركات المدمجة أو الجديدة ،
 - 4- تقرير روابط مبادلة الحصص ،
 - 5- المبلغ المحدد لقسط الاندماج .
- وقبل عرض هذا المشروع على المساهمين يجب القيام بعدة إجراءات من شأنها التأكد من قيمة رأسمال الشركات الراغبة بالاندماج و الوقوف على الوضعية المالية للشركة و المساهمين وهذا لكي يتبين مصير الاندماج إما بالموافقة عليه أو رفضه¹، وتتلخص هذه الإجراءات فيما يلي :

- تقرير حول طرق الاندماج².
- إعداد تقرير حول تقديم الأصول والخصوم³.

إمضاء و شهر مشروع الاندماج:

يلتزم ممثلو الشركات المعنية بالاندماج بإمضاء مشروع الاندماج و شهره ضمنا لشفافية العملية ، وإعلام الغير والمساهمين ، ولذا ألزم المشرع الجزائري بشهر مشروع الاندماج لدى أحد مكاتب التوثيق أو في أحد الصحف المعتمدة لتلقي الإعلانات القانونية⁴، و هو ما تقتضيه أحكام المادة 448 من القانون التجاري إذ يوضع مشروع العقد بأحد مكاتب التوثيق للمحل الموجود به مقر الشركات المدمجة و المستوعبة ، ويكون محل نشر إحدى الصحف المعتمدة لتلقي الإعلانات القانونية.

وتطبق أحكام المادة 17 من قانون المنافسة ، كلما كان التجميع يرمي إلى تحقيق حد يفوق 40% من المبيعات أو المشتريات المنجزة في سوق معينة ، كما يمكن لمجلس المنافسة

¹ عبد الوهاب عبد الله المعمري، اندماج الشركات متعددة الجنسيات، مصر دار الكتاب القانونية، 2010، ص469.

² المادة 751 من القانون التجاري الجزائري.

³ المادة 753 من القانون التجاري الجزائري

⁴ سامي بن حملة، مرجع سابق .

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

في مرحلة لاحقة أن يرخص بالتجميع أو يرفضه بمقرر معل بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتجارة و الوزير المكلف بالقطاع المعني بالتجميع .

كما يمكن أن يقبل مجلس المنافسة التجميع وفق شروط من شأنها تخفيف آثار التجميع على المنافسة.

ب - المرحلة التنفيذية المشروع الاندماج.

إن إعداد مشروع الإندماج و التخطيط له و شهره في المرحلة الإبتدائية غير كافي لاكتمال عقد الإندماج ، وإنما تأتي مرحلة التنفيذ التي تتم عبر مصادقة الجمعية العامة غير العادية لحل الشركة المندمجة وزيادة رأس مال الشركة الدامجة¹ في صورة الإندماج عن طريق الضم، أما الإندماج عن طريق المزج فبالإضافة إلى مصادقة الجمعية العامة غير العادية² ، على الشركات المندمجة أن تخضع لأحكام تأسيس الشركة الجديدة مع مراعاة إجراءات النشر و الشهر.

1 — مصادقة الجمعية العامة غير العادية على مشروع الإندماج بطريق الضم :

يترتب على الاندماج بطريق الضم عمليتين قانونيتين هما:

———— صدور قرار حل الشركة المندمجة من قبل الجمعية العامة غير العادية :

و هذا ما أقرته المادة 715 مكرر 18 من القانون التجاري الجزائري بنصها: " تتخذ الجمعية العامة غير العادية قرار حل الشركة المساهمة الذي يتم قبل حلول الأجل".

———— زيادة رأس أسمال الشركة الدامجة:

تختص الجمعية العامة غير العادية وحدها باتخاذ قرار الزيادة في رأس المال وذلك بناء على تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين ، و ذلك وفقا لشروط تعديل النظام

¹ محمد فريد العربي نالقانون التجاري لشركات الاموال ،مصر الدار الجامعية،ص282.

² عبد الوهاب عبد الله المعمرى ، مرجع سابق ،ص521.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

الأساسي لشركة المساهمة ،¹ إلا أن حق الجمعية العامة غير العادية في تعديل النظام الأساسي للشركة غير مطلق ويرد عليه إستثناء² بضرورة إتخاذ الجمعية العامة غير العادية للقرارات الصادرة عنها التي تزيد من إلتزامات المساهمين بالإجماع وليس بالأغلبية .

2 — مصادقة الجمعية العامة غير العادية على مشروع الاندماج بطريق المزج

يتطلب الاندماج بطريق المزج إضافة إلى إجراءات الاندماج بالضم ضرورة القيام بإجراءات تأسيس الشركات الجديدة ، حتى يكتمل عقد الإندماج ، وذلك بعد تقرير حل الشركات الداخلة فيه³ حيث نصت المادة 03/745 من القانون التجاري الجزائري على أنه:

"إذا كانت العملية تتضمن إحداث شركات جديدة ، يتعين تأسيس كل واحدة منها حسب القواعد الخاصة بكل شكل من الشركة الموافق عليها. "

3 - شهر عقد الاندماج وتحديد تاريخ نفاذه:

أ _____ شهر عقدا الإندماج : نظرا للأهمية البالغة للاندماج وأثره على دائني ومديني الشركات المزعم إندماجها ، و على المساهمين والغير ، و حماية لكل ذي مصلحة ، جعل المشرع إجراءات الشهر حتى قبل وقوع الإندماج (المرحلة التمهيديّة) ، حتى يتسنى لكل معني بأخذ إحتياطاته من مشروع الإندماج ، وهذا ما جاء في نص المادة 748 من القانون التجاري الجزائري.

¹المادة 647 ،من القانون التجاري الجزائري.

²عزيز العكلي،شرح القانون التجاري،الجزء الرابع، عمان،دار الثقافة 2002،ص421.

³كوسة حليلة،ادماج شركات المساهمة في التشريع الجزائري ، رسالة ماجستير،قسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين،دباغين،سطيف،2،ص95.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

ب — تحديد تاريخ نفاذ عقد الإندماج:

إن انتقال الذمة المالية أو رأسمال الشركة أو الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة يكون من تاريخ تحقيق عملية الإندماج بصفة نهائية ، وهذا ما نصت عليه المادة 03/745 م ن القانون التجاري الجزائري بقولها :

" إن رأس مال الشركات المستوعبة أو المدمجة يؤول إلى الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الإندماج في الحالة التي تكون عليها في تاريخ تحقيق العملية النهائية.

وعليه فإن تحديد تاريخ نفاذ عقد الاندماج يلعب دورا هاما في إنتاج عقد الاندماج لآثاره القانونية ، فإذا كان الإندماج بطريق الضم فإن تحديد تاريخ نفاذه يكون بمجرد المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة غير العادية ، أما إذا كان بطريق المزج فيتحدد تاريخ نفاذه بعد إتمام تأسيس الشركة الجديدة ، وذلك بتسجيلها في السجل التجاري ، أما تاريخ النفاذ بالنسبة للغير فلا يتحدد إلا بعد القيام بإجراءات الشهر¹

ثانياً — الآثار القانونية لعملية الإندماج :

يترتب على الإندماج العديد من الآثار، بعضها يمس الشركات المندمجة و البعض منها يمس الشركات الدامجة.

أ- آثار الإندماج بالنسبة للشركات المندمجة :

إن آثار الإندماج كثيرة بالنسبة للشركة المندمجة حيث يؤدي إلى انقضاء شخصيتها المعنوية ، و انتقال ذمتها المالية إلى الشركة الدامجة².

1- زوال الشخصية المعنوية إن الإندماج لا يتم إلا بين شركات تتمتع بالشخصية الاعتبارية ومتى تم الإندماج و إستكملت إجراءاته فإنه يؤدي إلى إنقضاء شخصيتها

¹ عبد الوهاب عبد الله المعمرى ، مرجع سابق ، ص 524-525.

² فايز إسماعيل بصبوس المرجع سابق ص 72.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

الإعتبرارية¹، ولقد أقر المشرع الجزائري بموجب المادة 745 فقرة 1 من القانون التجاري² إمكانية إنشاء تجميعات إقتصادية مهما كان الشكل القانوني للشركة على أن تكون متمتعة بالشخصية المعنوية ، و بهذا تستثنى شركة المحاصة من الإندماج لإنعدام الشخصية القانونية لها ، وينبني على ذلك أن لا يكون لها رأس مال ولا عنوان ، ولا ذمة مستقلة عن ذمم الشركاء ، ولا موطن و لا جنسية³، فالشكل الأكثر تداولاً في الإندماج هو اندماج شركات المساهمة لسببين :

الأول قانوني مفاده أن إندماج شركة المساهمة مع شركة أخرى يستدعي بالضرورة أن تكون الشركة الدامجة أو الجديدة شركة مساهمة ، ولأن الإندماج يؤدي إلى زيادة التزامات الشركاء المساهمين ، و من ثم فلا يقرر الإندماج إلا بموافقة الشركاء المذكورين أو المساهمين وذلك بإجماع منهم⁴، وهو ما نصت عليه المادة 746 من القانون التجاري⁵.

الثاني واقعي اقتصادي يتلخص في أن المراد من الإندماج تشجيع خلق الكيانات الإقتصادية الكبيرة والقوية ولن يتحقق ذلك إلا إذا اتخذت الشركة الدامجة أو الجديدة شكل شركة المساهمة دون سواه لكونه الشكل المناسب لمثل هذه الكيانات⁶.

أما إذا ما كان الإندماج مزجاً في هذه الحالة فإنه يؤدي إلى زوال الشخصية المعنوية لجميع الشركات المكونة له و ينشئ شركة جديدة لها شخصية مستقلة⁷.

2- إنتقال الذمة المالية من الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة :

إن الإندماج سواء عن طريق الضم أو المزج يؤدي بإنتقال رأس مال الشركة المدمجة إلى الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة ، و هذا ما تناوله المشرع الجزائري و ذلك

¹أسامة نائل المحسين المرجع سابق، ص 79

²المادة 745 من القانون التجاري الجزائري

³محمد فريد العريبي المرجع السابق ، ص 179

⁴نجاة بن جوال المرجع السابق ص 38

⁵المادة 746 من القانون التجاري الجزائري.

⁶محمد فريد العريبي المرجع سابق ص 179

⁷أسامة نائل المحسين المرجع سابق، ص 79

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

بموجب نص المادة 749 فقرة 2 من القانون التجاري¹ وهي كالاتي: إن رأس مال الشركة المستوعبة أو المدمجة يؤول إلى الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الإندماج في الحالة التي تكون عليها في تاريخ تحقيق العملية النهائية.

ب: آثار الإندماج بالنسبة للشركة الدامجة :

1-زيادة رأس المال : يعد الإندماج زيادة في رأس مال الشركة الدامجة والذي لا بد أن يترتب عليه إدخال التعديل اللازم على عقد تأسيسها ونظامها الأساسي²، فاحتفاظ الشركة الدامجة بشخصيتها المعنوية لا يعني أن الإندماج ليس له أثر عليها إذ أن من أهم آثار الإندماج أن يؤدي إلى زيادة رأس مال الشركة الدامجة بضم ذمم الشركات المندمجة إليها³، وهذا ما تناوله المشرع الجزائري في المادة 749 فقرة 2 من القانون التجاري⁴ سابقة الذكر.

2- إنتقال الديون

تنص المادة 756 من القانون التجاري⁵ على ما يلي : " تصبح الشركة مدينة لدائني الشركة المدمجة في محل ومكان تلك دون أن يترتب على هذا الحلول تجديد بالنسبة لهم." فنص هاته المادة يقر إنتقال كافة موجودات الشركة وبما فيها الديون⁶ على اعتبارها خلفا للشركات المندمجة ، وحتى إذا ظهرت ديون على الشركات المندمجة و لم يتم ذكرها في الميزانيات التي اعتمدت كأساس لعملية الإندماج فعلى الشركات الدامجة الوفاء بها أيضا⁷.

¹المادة 749 من القانون التجاري الجزائري .

²أسامة نائل المحسين المرجع سابق، ص 80

³فايز إسماعيل بصبوص المرجع سابق، ص 91

⁴المادة 749 من القانون التجاري الجزائري

⁵المادة 756 من القانون التجاري الجزائري

⁶فايزة عثمانية المرجع السابق ص 41

⁷أسامة نائل المحسين المرجع السابق، ص 85

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

المطلب الثاني: إستراتيجية الاستحواذ في إطار المؤسسات الناشئة

يعتبر الإستحواذ طريق سهل للتخلص من المنافسين وزيادة الحصة السوقية و الأرباح وبالنسبة لبعض الشركات الأخرى قد يكون صفقة مربحة تهدف للحصول على تدفق نقدي لبدء أفكار جديدة و تأسيس شركات أخر و سنتناول في هذا المطلب ثلاثة فروع ، حيث تضمن الفرع الأول تعريف الإستحواذ و في الفرع الثاني الأهداف و الآثار القانونية لعملية الإستحواذ ، أما الفرع الثالث فقد بينا من خلاله آليات الرقابة على عمليات الإندماج و الإستحواذ في قانون المنافسة .

الفرع الأول : تعريف الإستحواذ

الإستحواذ لغة : الإستحواذ هو مصدر استحوذ ، و استحوذ على الشيء استولى عليه السيطرة و التحكم ، الاستحواذ على أملاك الغير، الإستيلاء عليها.¹ والفعل أحوذ الشيء أي استولى على أملاك الغير .

الإستحواذ اصطلاحاً : فالاستحواذ في علم الإقتصاد والتجارة والأعمال هو السيطرة المالية والإدارية لإحدى الشركات على النشاط التجاري لشركة أخرى بشراء الأسهم كاملة أو جزء كبير منها ، بحيث تصبح مخولة قانونياً بتعيين مجلس إدارة في الشركة المستحوذ عليها، مما يعني التبعية الإدارية والمالية للشركة ، يمكن أن تكون النية من الإستحواذ حسنة بهدف توسيع النشاط التجاري والاستحواذ على الحصة الأكبر في السوق، وذلك بموافقة مجلس إدارة الشركة المستهدفة.²

كما يمكن أن تكون نية الاستحواذ عدائية بهدف الإلتفاف على قرارات مجلس إدارة الشركة الهدف المعاكسة لأهداف استراتيجية للشركة الأكبر المستحوذة .

¹ فوزي ابراهيم الموسوي، السنة 2019 ، مفهوم الاستحواذ ، أنواعه و تمييزه من غيره من النظم المشابهة ، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، العدد الخاص الخامس بحوث التدريسيين مع طلبية الدراسات)، ص174.

² حسن توفيق فيض الله . كارثة قادر إبراهيم شيخة ، الاندماج والاستحواذ المصرفي وأثرها على حقوق الدائنين دراسة تحليلية مقارنة. المجلة العلمية لجامعة جيهان -السليمانية المجلد 5 العدد 1 ، السنة 2021 ، ص.95

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

معنى الاستحواذ قانونيا : لقد تعددت التعاريف الفقهية في تعريف الإستحواذ على الشركات حيث عرف على أنه : " حصول أحد الشركات على كل أو أغلب الأسهم العادية لشركة أخرى التي لها حقوق التصويت ، أو إذا تمكنت الشركة المستحوذة من حيازة نسبة من الأسهم لشركة أخرى تمكنها من السيطرة المالية والإدارية على نشاطها، فتصبح الشركة المستحوذة بمثابة شركة قابضة وتصبح الشركة الأخرى المراد الإستحواذ عليها شركة تابعة دون زوال الصفة القانونية لأحد الشركتين ."

و عرفه بعض الفقه بأنه : " عملية قانونية بين شخصين يترتب عليها حصول إحداها على كل أو بعض رأس مال إحدى الشركات سواء بالاتفاق مع الإدارة أو بدون ، وتؤدي إلى السيطرة على مجلس إدارة الشركة المستهدفة .

بعض التشريعات أو الأنظمة قد تستخدم كلمة الإندماج وتعني الاندماج والاستحواذ معا كأنظمة المنافسة ، ومع ذلك فعالبا ما تقوم تشريعات المنافسة مثلا بالتفريق بين الاندماج والاستحواذ في قواعدها التفصيلية ، ولذلك فإن صفقات الاندماج والاستحواذ تخضع لعدد من الأنظمة أو القوانين المحلية التي تعتبر إحدى الموافقات القانونية أو النظامية في دولة ما.

إضافة إلى خضوعها إلى قوانين دول أخرى إذا كان أحد أطرافها طرفا أجنبيا، فعلى الرغم من التحديثات الجديدة التي أدخلت على نظام الشركات الجديد إلا أن مفهوم الإندماج تمت معالجته بشكل مختصر إلى جانب الإستحواذ بحاجة إلى ملئه بالقواعد النظامية اللازمة لتسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ و ضمان إتمامها بكل فعالية ما يسهم في تطوير أداء هذا الحقل على جميع الأصعدة ، الصعيد المالي و الاقتصادي و القانوني و غيرها.

علينا التطرق كذلك لمفهوم المستحوذ و الشركة المستحوذ عليها، فالمستحوذ هو كل شخص يسيطر بشكل مباشر أو غير مباشر على جزء من رأس مال الشركة المستحوذ عليها بحيث تمنحه السيطرة أغلبية تصويته في الهيئة العامة لتلك الشركة ، أو يسيطر

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

بمفرده على أغلبية حقوق التصويت فيها بمقتضى اتفاق مع مساهمين الشركة المستحوذ عليها ، وقد يتحقق الاستحواذ من خلال شركات أو مجموعة مرتبطة بالمستحوذ كالمتحالفين معه.¹

أما الشركة المستحوذ عليها فقد عرفها البعض من الفقه بأنها : " الشركة التي يشارك في تأسيسها شركة أخرى بفرض السيطرة عليها " .

وقد أطلق البعض على الشركة المستحوذ عليها تسمية الشركة الوليدة و الذي أخذ به الفقه الفرنسي ، لذلك لابد أن نتطرق لمعنى الإستحواذ الرضائي و العدائي .

— الإستحواذ الرضائي : يكون عندما يقدم أحد الأشخاص عرضا بالاستحواذ من تلقاء نفسه إلى مساهمي الشركة و يرغب في الإستحواذ على أسهمها ، و يحدث عرض الإستحواذ الودي أو الرضائي عندما يتفاوض مجلس الإدارة من كلتا الشركتين و يوافق على العطاء و سوف يوافق مجلس الإدارة من الشركة المستهدفة على شروط الاستحواذ وسيحصل المساهمون على فرصة التصويت لصالح أو ضد عملية الإستحواذ .

— الاستحواذ العدائي :

يحدث عندما تسعى الشركة المستحوذة إلى الاستحواذ على الشركة المستهدفة لكن مجلس الإدارة من الشركة المستهدفة ليس لديه رغبة في الاستحواذ أو الاندماج مع شركة أخرى أو يجدون سعر العرض المعروض غير مقبول ، و يجوز للشركة المستهدفة رفض العطاء إذا اعتقدت أن العرض يقوض آفاق الشركة وإمكاناتها، الإستراتيجيتان الأكثر شيوعا في عملية استحواذ معادية وهما : عرض العطاء و هو عرض شراء أسهم الشركة المستهدفة بعلاوة على سعر السوق ، أما الثاني و هو التصويت بالوكالة و هو إقناع مساهمي الشركة المستهدفة بالتصويت لصالح الإدارة الحالية .

¹علاء سليمان ، حماية أقلية المساهمين في الشركات المساهمة المغفلة من مخاطر عمليات الاستحواذ . مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد 16 ، العدد 2 ربيع الثاني /1441 ديسمبر 2019 ، ص497

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

ويمكننا القول أن الإستحواذ هو تمكين الشركات الديناميكية بتحويل الشركات غير الفعالة إلى شركات أكثر كفاءة و ربحية ، وقد تستفيد الشركة الجديدة من وفورات الحجم و مشاركة المعرفة ، وقد يؤدي الربح الأكبر إلى زيادة الإستثمار في البحث والتطوير، مثلا هذا مهم لشركات الأدوية التي تشارك في استثمار مليء بالمخاطر.¹

الفرع الثاني: الأهداف والآثار القانونية لعمليات الاستحواذ

يعد الوقوف على الاهداف و الآثار القانونية لعمليات الإستحواذ في المؤسسات الناشئة أمرا ضروريا لفهم تأثيرها على نموها وبنيتها القانونية و الإقتصادية .
أ _____ أهداف الإستحواذ :

الشركات التي تتداول بقيمة منخفضة مقارنة بالإمكانات قد تكون عرضة للاستحواذ إذا كانت الشركة تدار بشكل سيء مع وجود الكثير من الإمكانيات ، فقد ينعكس ذلك في سعر السهم و هذا يجعل الأمر أكثر جاذبية للاستحواذ لأن شركة أخرى قد تشعر أن بإمكانها تغييرها.

عمليات الاستحواذ التي تهدف إلى إعادة هيكلة و إعادة تشكيل استراتيجية الشركات لم تكن في أي وقت من الأوقات أكثر انتشارا مما هي عليه اليوم ، فالهدف الأساسي من الاستحواذ هو الوصول إلى أسواق و منتجات و تكنولوجيا و موارد معينة هي عملية أقل خطورة و أكثر سرعة مقارنة مع محاولة تحقيق نفس الأهداف من خلال الجهود الداخلية وعلى الرغم من النمو المستمر الذي تشهده عمليات الاستحواذ في الآونة الأخيرة ، إلا أن الكثير من الدراسات في هذا المجال أوضحت فشل العديد من الصفقات في تحقيق الأهداف الإستراتيجية و المالية المتوقعة منها ، و هناك فرق بين إجراء عملية الاستحواذ كصفقة و بين النجاح في جعل الشركة المستحوذ عليها تحقق الأهداف المرجوة منها².

¹ أدلى خاص بكيفيات التسجيل في السجل التجاري في الجزائر قائمة النشاطات المفتة المؤسسة الوطنية للسجل التجاري بالجزائر 2012.

² الموسوي، مرجع سابق، ص 178.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

أن مساهمي الشركات المستحوذ عليها يحققون عوائد غير طبيعية ايجابية كبيرة و يبدو أن الإستحواذ الإيجابي يرجع بعوائد ايجابية للمستثمرين، و هذا يعني أن عمليات الاستحواذ تخلق قيمة اقتصادية.

ب — الآثار القانونية للإستحواذ :

يترتب على الإسحواذ مجموعة من الآثار القانونية الهامة تتمثل أساسا في خضوع الشركة المستحوذ عليها بإعادة الهيكلة ، واستمرار الشخصية الاعتبارية لها ، والتزام أقلية المساهمين بالشركة ببنود وشروط عقد الاستحواذ ، وتسيير الشركة المستحوذ عليها تابعة للشركة المستحوذ ، و بالتالي هي تلك الآثار التي تؤدي إلى المساس بالتنظيم القانوني لأطراف عمليات الاستحواذ وهم المستحوذ و الشركة المستهدفة ، و يؤدي نجاح عملية الاستحواذ بالنسبة لشخص المستحوذ إلى تحقيق الأهداف التي من أجلها قام بالسيطرة¹ على الأغلبية في الجهة العامة للمساهمين في الشركة المستحوذ عليها ، وما يترتب على ذلك من سيطرة على مجلس الإدارة فيها ، حيث يستطيع أن يقوم بعزله و تعيين مجلس إدارة جديد ليفرض سيطرته على القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة ، و تختلف هذه السيطرة على مجلس الإدارة بحسب ما يكون عليه الاستحواذ، فإذا كان الاستحواذ كلي تكون السيطرة تامة ، أما إذا كان الاستحواذ جزئي أي على نسبة معينة من رأس المال في الشركة المستحوذ عليها فتكون السيطرة جزئية ، وهنا يحق الاشتراك في مجلس الإدارة بنسبة ملكيته في رأس المال و تكون قوة تأثيره على القرارات بقوة نسبة ملكيته ، أي كلما كانت كبيرة يكون التأثير كبير . فمن آثار عملية الاستحواذ بالنسبة للمستحوذ أنه يكون في مركز مسيطر على إدارة الشركة المستحوذ عليها ويمكنه هذا المركز من اتخاذ قرارات مؤثرة في الشركة بحسب نسبة ما يملكه في رأسمالها . و بما أن عمليات الاستحواذ تعتبر من الوسائل المؤدية لخلق المراكز المسيطرة للمشروعات عن طريق

¹ زايدي أمال ، السنة الجامعية ، النظام القانوني لتجمع الشركات التجارية دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في القانون الأعمال، جامعة قسنطينة 2013 - 2014 ، ص12

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

إستحواذ واكتساب شركة لبعض الأسهم أو شراء بعض الأصول أو رؤوس الأموال في شركة أو عدد من الشركات الأخرى ، وبإنشاء المركز المسيطر الإحتكاري عن طريق الشركة المسيطرة أو القابضة عن طريق شراء معظم الأسهم في الشركات التابعة .

كذلك من الآثار، أثر الإستحواذ على الشخصية المعنوية المستقلة للشركة المستحوذ عليها ، و ما يرتبط بهذه الشخصية من استقلال الذمة المالية ، ومالها من حق التقاضي، لا تؤثر عملية الاستحواذ على بقاء الشخصية المعنوية للشركة المستحوذ عليها سواء كان الاستحواذ جزئي أو كلي و هذه الصفة هي التي تميزها عن عمليات الاندماج بين الشركات والتي يترتب عليها انقضاء إحدى الشركات على الأقل إذا كان الاندماج بطريق الضم أو انقضاء الشركتين المندمجتين إذا كان بطريق المزج ، ويترتب على ذلك إحتفاظ الشركة المستحوذ عليها بشخصيتها المعنوية بقاء إسمها التجاري وعلامتها التجارية وموطنها وجنسيته واستقلال ذمتها المالية عن المساهمين فيها ، و كذا الإحتفاظ بحقها بالتقاضي وبممثلها القانوني و هذه كلها نتائج مبدأ الاستمرارية للشخصية المعنوية للشركة المستحوذ عليها . كذلك من الآثار إحتمال تعديل عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي وفقا للتشريعات المقارنة و إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة على ضوء التغيير الذي طرأ على رأس المال بعد إتمام عملية الاستحواذ على الشركة المستحوذ عليها . باعتبار أن الاستحواذ عقد كغيره من العقود القانونية الأخرى ، إلا أنه كسائر العقود القانونية على اختلافها ، قد يصيبه البطلان بنوعيه المطلق أو النسبي ، عندما يناله أحد عيوب الإرادة أو مخالفة نص قانوني واجب التطبيق . أورد المشرع الجزائري في المادة 729 من القانون التجاري على تكون رابطة السيطرة ، و خصوص أن الشركات المستحوذة و المسيطرة على إدارة الشركة المستحوذ عليها ، وبالتالي جاء نص المادة 729 كالتالي : " إذا كانت لشركة أكثر من 50% من رأس مال شركة أخرى تعد الثانية تابعة للأولى إذن

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

تعتبر الشركة مساهمة في الأخرى ، إذا كان الجزء الذي تملكه فيها يقل عن 50% أو يساويها¹ .

وبالتالي نقول أنه و حسب المادة 729 من القانون التجاري الجزائري بأن رابطة السيطرة هي شركة تجارية مسيطرة و الشركة الأخرى تابعة خاضعة للرقابة ، وقد أطلق عليها الفقه كذلك مصطلح الشركة الوليدة أو الفرعية ، فتكون رابطة التبعية هو تحقيق أهداف تقنية وعملية و ذلك بغرض تحديد نطاق تطبيق القواعد القانونية.

الفرع الثالث: آليات الرقابة على الاندماج و الإستحواذ في قانون المنافسة

تخضع عمليات الاندماج و الإستحواذ لمراقبة مجلس المنافسة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 17 و 18 من الأمر 03_03 المتعلق بقانون المنافسة ، باستثناء العمليات التي ليس لها أثر على المنافسة ، و تعد مراقبة هذه العمليات إحتياطاً مسبقاً بهدف عدم بلوغ بعض المؤسسات الاقتصادية مستوى معين من القوة يجعلها في وضعية هيمنة².

ولهذا تم وضع نظام الرخصة كآلية لضبط مشاريع الاندماج و الإستحواذ .

أ — نظام الرخصة كآلية للرقابة على مشاريع الاندماج و الإستحواذ

أدرج المشرع الجزائري نظاماً لتسيير مشاريع الاندماجات الاقتصادية مراعيًا الوضعية الاقتصادية للمؤسسات يتمثل في نظام الترخيص الذي تختص به هيئة ضبط إقتصادية خولها القانون سلطة قبول التجميعات أو رفضه بعد الدراسة ويكون مشروع التجميع مقبولاً بقرار بترخيص الذي يؤهله ليصبح مفعلاً في الواقع³ فكل تجميع من شأنه المساس بالمنافسة ، ولا سيما بتعزيز وضعية هيمنة مؤسسة على سوق ما، يجب أن يقدمه أصحابه إلى مجلس المنافسة الذي يبت فيه في أجل ثلاثة (03) أشهر وتطبق أحكام المادة

¹ زايدي أمال، مرجع سابق، ص13.

² شعبان العايب دور مجلس المنافسة بمراقبة التجميعات الاقتصادية في القانون التجاري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع ، 12 جانفي 2016، ص100

³ Note de procédure de traitement des notifications des projets de concentration économique par le conseil de la concurrence.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

17 أعلاه ، كلما كان التجميع يرمي إلى تحقيق حد يفوق 40% من المبيعات أو المشتريات المنجزة في سوق معينة .

يمكن لمجلس المنافسة أن يرخص بالتجميع أو يرفضه بمقرر معل بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتجارة والوزير المكلف بالقطاع المعني بالتجميع ، كما يمكنه أن يقبل التجميع وفق شروط من شأنها تخفيف آثار التجميع على المنافسة ، كما يمكن المؤسسات المكونة للتجميع أن تلتزم من تلقاء نفسها بتعهدات من شأنها تخفيف آثار التجميع على المنافسة كما يمكن الطعن في قرار رفض التجميع أمام مجلس الدولة .

01 — الرخصة المسبقة الممنوحة من قبل مجلس المنافسة

ألزمت المادة 17 من الأمر 03_03 المتعلق بالمنافسة أصحاب التجميعات الاقتصادية وفقاً للشروط المحددة بتعزيز وضعية الهيمنة الاقتصادية و تجاوز الحد القانوني المقدر بـ 40% من المبيعات أو المشتريات في السوق المعنية ، بتبليغه إلى مجلس المنافسة ليقوم هذا الأخير بقبوله أو رفضه مع مقرر معل قابل للطعن في أجل ثلاثة (03) أشهر و هو ما نصت عليه المادة 19 من الأمر 03_03 المتعلق بالمنافسة حين نصت على أنه : " يمكن لمجلس المنافسة أن يرخص بالتجميع أو يرفضه بمقرر معل ، بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتجارة يمكن الطعن في قرار رفض التجميع أمام مجلس الدولة " ، حيث يتم إرسال طلب الترخيص ومرفقاته إلى مجلس المنافسة عن طريق رسالة موصى عليها ، أو يودع لدى الأمانة العامة للمجلس مقابل وصل بالإستلام فيقوم مجلس المنافسة بدراسة عملية التجميع دراسة تحليلية معمقة¹ ، كما يمكن قبول عمليات الإندماج و الإستحواذ حتى في ظل وضعية هيمنة ، وذلك بخضوعها لشروط معينة ، أو التزامها بتقديم تعهدات من شأنها التخفيف من آثار التجميع على المنافسة .

¹ علي غريبي، مجلس المنافسة كالية لمراقبة التجميعات الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الاقتصادي

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

وكل مؤسسة هي طرف في التجميع أو مؤسسة تكونت من عملية التجميع لم تحترم الشروط السابق ذكرها في المادة 19 تخضع لعقوبة مالية تصل إلى 05% من رقم الأعمال يقرها مجلس المنافسة،¹ كما نصت المادة 20 من نفس القانون والتي نصت على أنه: "لا يمكن أن يتخذ أصحاب التجميع أي تدبير يجعل التجميع لا رجعة فيه خلال المدة المحددة لصدور قرار مجلس المنافسة" حيث يستنتج من نص المادتين أن طلب الترخيص بالتجميع يكون قبل تكوينه ، أما في حالة عدم تقديم طلب بالترخيص من أصحاب التجميع لمجلس المنافسة ، فهذا الأخير أن ينظر من تلقاء نفسه ، أو بإخطار من الهيئات التي لها مصلحة في ذلك.²

على أن تتم المعاقبة على عمليات التجميع التي أنجزت دون ترخيص بغرامة مالية يمكن أن تصل إلى 7% من رقم الأعمال من غير الرسوم المحقق في الجزائر خلال آخر سنة مالية مختصة ضد المؤسسة التي تكونت من عملية التجميع.³

02 — الرخصة الإستثنائية لمشاريع الإندماج و الإستحواذ من قبل الحكومة

إذا كان كل تجميع إقتصادي من شأنه التأثير على المنافسة يكون غير مشروع بالضرورة ، ويخضع بذلك إلى مراقبة مجلس المنافسة ، فإن لكل قاعدة إستثناء وهو إمكانية الترخيص بالتجميع الذي قد تكون له آثار سلبية على المنافسة ، وذلك بشرط وجود مصلحة عامة تقتضي ذلك ، فجاءت المادة 21 من الأمر رقم 03_03 المتعلق بالمنافسة على أنه: "يمكن أن ترخص الحكومة تلقائيا ، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، أو بناء على طلب من الأطراف المعنية بالتجميع الذي كان محل رفض من مجلس المنافسة، وذلك بناء على تقرير الوزير المكلف بالتجارة والوزير الذي يتبعه القطاع المعني بالتجميع". فمصطلح المصلحة العامة فضفاض يرمي إلى عدة معاني مثل تحسين إنتاجية المؤسسات

¹ المادة 62 من الأمر 03/03 المتعلق بالمنافسة.

² عبد الدالة رحموني " رقابة التجميعات الاقتصادية كالية لحماية المنافسة "، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية،

عدد 5 . ديسمبر 2015 139.

³ المادة 60 من الأمر 0303 المتعلق بالمنافسة، ص 32

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

، تطوير القدرة الإبداعية للمؤسسة ، والقدرة على التصدير، وكلها تعتبر خدمة للاقتصاد الوطني، كما ترمي هذه التجميعات الإقتصادية أيضا إلى تحقيق مصلحة إجتماعية كتحسين مستوى التشغيل وخلق فرص عمل ، ورفع كفاية وجودة الإنتاج ، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي للتجميع في حماية المستهلك ، ولهذا اكتفى المشرع بذكر المصلحة العامة بهدف عدم التضييق من هذا الترخيص من قبل الحكومة ، وحتى يتسنى قبول أكبر عدد من التجميعات الإقتصادية ، وللحكومة السلطة التقديرية في تقدير مدى وجود مصلحة عامة من عدمها¹.

إن هذا التدخل من شأنه المساس باستقلالية مجلس المنافسة كونه سلطة إدارية مستقلة بالرغم من أن الحكومة تتدخل فقط إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، إلا أن هذا المصطلح فضفاض مما يمنح للسلطة التنفيذية سلطة تقديرية في مدى توافر المصلحة العامة من عدمها²، مما يؤدي إلى نفوذ السلطة التنفيذية من خلال تجاوز قرارات المجلس ، مما يفتح المجال لأصحاب التجميعات الإقتصادية الغير مشروعة بتجاوز رقابة مجلس المنافسة بالرغم من أن رفض المجلس الطلب الترخيص يكون معلل، وذلك بعد استشارة الجهات المعنية³.

¹ إلهام بوحلايس، مرجع سابق، ص ص 39-40

² Décision n°02-2019 du 15-04-2019 demande d'autorisation de concentration économique entre la société SPA SAE EXACT et la société SPA EXAL

³ قرار رقم 02-2018 الصادر بتاريخ 16 جانفي 2018 والمتعلق بطلب الترخيص العملية التجميع الاقتصادية بين شركة لقد أج وشركة براكسار انك

الفصل الثاني: الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

خلاصة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل أهم الاستراتيجيات القانونية التي تعتمدها المؤسسات الناشئة لتحقيق النمو والتوسع في السوق، حيث تم التطرق إلى حماية الملكية الفكرية كآلية أساسية لحفظ الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية، خاصة في المراحل المبكرة من عمر المؤسسة. كما تم بحث استراتيجية الاندماج والاستحواذ باعتبارها وسيلة فعالة لدعم تموقع المؤسسات الناشئة ومواجهة التحديات الاقتصادية والمالية، مع التركيز على الإطار القانوني الذي ينظم هذه العمليات. وقد تم في هذا السياق إبراز خضوع عمليات الاندماج والاستحواذ لرقابة قانون المنافسة، لما لها من أثر على توازن السوق، مع تسليط الضوء على دور مجلس المنافسة في ضبط هذه العمليات ومنع الممارسات الاحتكارية.

الختامة

الخاتمة :

بعد رحلة بحثية معمقة تناولنا فيها موضوع "الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة في السوق"، تبين لنا أن نجاح المؤسسات الناشئة لا يعتمد فقط على الأفكار المبتكرة أو الجهود التمويلية، بل يشترط كذلك الإلمام بالبيئة القانونية والتنظيمية التي تتحرك فيها هذه المؤسسات، بما يضمن استمراريتها ويحدّ من مخاطرها القانونية.

لقد أظهرت الدراسة أن الاستراتيجيات القانونية تشكل أحد أهم الركائز التي تقوم عليها المؤسسات الناشئة، خصوصاً في المراحل الأولى من التأسيس والنمو. وتتنوع هذه الاستراتيجيات ما بين التكيف مع الإطار القانوني العام، واختيار الشكل القانوني الأنسب، وإبرام العقود بشكل يضمن الحقوق والالتزامات، إضافة إلى حماية الملكية الفكرية، والامتثال للضرائب، وتنظيم علاقات العمل داخل المؤسسة.

النتائج الإيجابية:

1. توفير الحماية القانونية: تساهم الاستراتيجيات القانونية المحكمة في حماية المؤسسة ومؤسسيها من المسؤوليات المدنية والجنائية، لا سيما في حالات فشل المشروع أو النزاعات مع الشركاء أو الأطراف الخارجية.
2. تعزيز الجاذبية الاستثمارية: المؤسسة التي تعتمد نظاماً قانونياً واضحاً تكون أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يفضلون بيئة قانونية مستقرة ومحددة.
3. الاستدامة والنمو: يُسهم الامتثال القانوني في تفادي العقوبات والغرامات، مما يخلق مناخاً آمناً يسمح بالنمو والتوسع.
4. بناء سمعة مهنية: احترام القوانين والتنظيمات يعزز من مصداقية المؤسسة الناشئة لدى الشركاء والعملاء والجهات الرسمية.

النتائج السلبية (أو التحديات القانونية):

1. تعقيد البيئة القانونية: تعاني المؤسسات الناشئة من صعوبة فهم وتطبيق العديد من النصوص القانونية، خاصة في غياب التوجيه القانوني المتخصص.
2. تكاليف الامتثال المرتفعة: قد تشكل الاستشارات القانونية والامتثال التشريعي عبئاً مالياً على المؤسسات في بداياتها.
3. الافتقار إلى الدعم المؤسسي: تفتقر كثير من الأنظمة القانونية في الدول النامية إلى سياسات واضحة ومشجعة للمؤسسات الناشئة، ما يزيد من تعقيد الإطار القانوني.
4. تداخل النصوص والتعديلات المتكررة: التغيير المستمر في القوانين دون مواكبة تشريعية واضحة قد يضعف من قدرة المؤسسات الناشئة على التخطيط الطويل الأمد.

التوصيات:

- استناداً إلى ما سبق، نقترح جملة من التوصيات العملية من أجل دعم المؤسسات الناشئة في استراتيجياتها القانونية:
1. إنشاء خلايا دعم قانوني للمؤسسات الناشئة داخل مراكز الأعمال والجامعات وحاضنات المشاريع، لتقديم استشارات قانونية موجهة.
 2. تبسيط التشريعات المتعلقة بريادة الأعمال، من خلال إصدار قوانين خاصة بالمؤسسات الناشئة تتضمن إجراءات مرنة وتراخيص مبسطة.
 3. تطوير برامج تكوين قانوني موجهة لرواد الأعمال، تمكنهم من اكتساب الوعي القانوني الأساسي الضروري لتسيير المشروع.
 4. تحفيز المشرع على سن قانون خاص بالمؤسسات الناشئة، يراعي خصوصيتها من حيث التمويل، التوظيف، الملكية الفكرية، والعلاقات التعاقدية.
 5. إدماج التحول الرقمي في الإجراءات القانونية، بما يقلل من البيروقراطية ويُسهل المعاملات القانونية الضرورية.

6. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في إنشاء منصات إلكترونية ومرافقة قانونية لمشاريع ريادة الأعمال.

ختاماً:

نخلص إلى أن تبني استراتيجية قانونية فعالة ليس ترفاً للمؤسسات الناشئة، بل هو ضرورة وجودية لضمان الاستمرار في سوق يعج بالمخاطر والتغيرات. إن التوازن بين الابتكار القانوني والتنظيم العملي يمثل أحد أعمدة التمكين الحقيقي للمؤسسات الناشئة، بما يجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بيئة أكثر أماناً واستقراراً.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً- النصوص التأسيسية والتشريعية والتنظيمية

أ-النصوص التأسيسية :

1- دستور 2020 المعدل.

ب- النصوص التشريعية :

القوانين والأوامر :

2- القانون رقم 15_20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يعدل ويتم الأمر 75 - 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، والمتضمن القانون التجاري، ج و عدد 71 الصادر في 30 ديسمبر 2015.

3- قانون رقم 15-21 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي

حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج.ج. ج عدد 71 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 معدل ومتمم بقانون رقم 20-01 مؤرخ في 30 مارس 2020 ، ج ر.ج.ج عدد 20، صادر بتاريخ 05 أبريل 2020

4-قانون رقم 20/07 المؤرخ في 12 شوال 1441 الموافق لـ 4 جوان 2020 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 33 المؤرخة في 12 شوال 1441 الموافق لـ 4 جوان 2020، ص 12

5-القانون التجاري الجزائري المعدل بالقانون رقم 22-09 الصادر في 5 مايو 2022، والذي يعدل ويتم الأمر 75 -59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري.

6- قانون رقم 16-20 المؤرخ في 16 جمادى الأولى 1442 الموافق لـ 31 ديسمبر 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية العدد 83 المؤرخة في 16 جمادى الأولى 1442 الموافق لـ 31 ديسمبر 2020.

- 7- القانون رقم 16-21 المؤرخ في 25 جمادى الأولى 1443 الموافق لـ 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022 الجريدة الرسمية / العدد 100 المؤرخة في 25 جمادى الأولى 1443 الموافق لـ 30 ديسمبر 2021.
- 8-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 135 من القانون 22/25 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1444 الموافق لـ 25 ديسمبر 2022 المتضمن قانون المالية لسنة 2023 جريدة رسمية العدد 89 المؤرخة في 5 جمادى الثانية 1444 الموافق لـ 29 ديسمبر 2022.
- 9-الأوامر 03-05-06 و 08 المتعلقة بعناصر الملكية الصناعية، جار العدد: 44
- 10- الأمر رقم 03_03 المؤرخ في 19 يونيو 2003 المتعلق بالمنافسة العدد 43- الصادر في 20 جويلية 2003.

ج- النصوص التنظيمية :

- 11- المرسوم التنفيذي 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنات الأعمال وتحديد مهامها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 55 الصادر 21 سبتمبر 2020، ص 11.
- 12- المرسوم التنفيذي رقم 170/21 المؤرخ في 16 رمضان 1442 الموافق لـ 28 أبريل 2021، يحدد شروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة " مؤسسة ناشئة " أو علامة " حاضنة "، الجريدة الرسمية العدد 33 المؤرخة في 23 رمضان 1442 الموافق لـ 5 ماي 2021، ص 13 .
- 13- - المرسوم التنفيذي رقم 05/219 المؤرخ في 22 جوان 2005 المتعلق بالترخيص العمليات التجميع، ج ا ر ع 43 المادة 02.

14- قرار رقم 02-2018 الصادر بتاريخ 16 جانفي 2018 والمتعلق بطلب الترخيص العملية التجميع الاقتصادية بين شركة لعد أآ وشركة براكسار انك

قرارات مجلس المنافسة :

15- القرار رقم 01-2021 الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 10-01-

2021 والمتعلق بطلب الترخيص لعملية التجميع الاقتصادية بين الشركة ذات

المسؤولية المحدودة شيبلقارم والشركة ذات الأسهم سالوفي.

16- القرار رقم 02-2018 الصادر بتاريخ 16 جانفي 2018 والمتعلق بطلب

الترخيص لعملية التجميع الاقتصادية بين شركة بند أآ وشركة براكسار انك.

17- القرار رقم 02-2019 الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 15 أفريل 2019

المتضمن طلب الترخيص لعملية التجميع الاقتصادية بين الشركة الجزائرية للخبرة

والمراقبة التقنية للسيارات وشركة المساهمة خبرة الجزائر.

18- القرار رقم 01-2019 الصادر عن مجلس منافسة بتاريخ 07 فيفري

2019 والمتضمن طلب الترخيص لعملية التجميع الاقتصادية بين شركة سيمانس

وشركة ألسطوم.

قائمة المراجع باللغة العربية :

أولا- الكتب :

19- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة الجزائر، الطبعة

الأولى، 1988، ص10.

20- سعيد أوكيل - وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية - ديوان المطبوعات

الجامعية - 1992 - ص 67.

21- احمد محمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية، دار النهضة

العربية، مصر، 1997، من 79 .

- 22- فوزي محمد سامي، شرح القانون التجاري في الشركات التجارية، الأحكام العامة للشركات، الجزء الثالث، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع الأردن 1997
- 23- عبد الرزاق حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، دار المحمدية العامة الجزائر، 1998، ص24.
- 24- عبد الرزاق أحمد السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني الجديد حق الملكية، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2000 ص 452.
- 25- (المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة)، جامعة جيجل، 2001، ص74.
- 26- فلاح حسن الحسين مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 124.
- 27- عزيز العكلي، شرح القانون التجاري، الجزء الرابع، عمان، دار الثقافة 2002.
- 28- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، سنة 2003، ص24.
- 29- حسام الدين عبد الغني الصغير، النظام القانوني لاندماج الشركات ، ط2، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004، ص 146
- 30- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 165
- 31- عبد الوهاب عبد الله المعمرى اندماج الشركات متعددة الجنسيات، دار الكتب القانونية، مصر، 2010
- 32- طارق الحراج، مبادئ التمويل، دار صفاء النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ص 21.
- 33- عبد الوهاب عبد الله المعمرى، اندماج الشركات متعددة الجنسيات، مصر دار الكتاب القانونية، 2010، ص469.

- 34- دليل خاص بكيفيات التسجيل في السجل التجاري في الجزائر قائمة
النشاطات المفتة المؤسسة الوطنية للسجل التجاري بالجزائر 2012.
- 35- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية تحقيق التنمية
المستدامة، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص12.
- 36- عدنان حسين يونس ورائد حضر عيسى دور حاضنات الأعمال في تطوير
المشاريع الصغيرة - دار الأيام - عمان - ط01، 2015، ص 144.
- 37- سلوى جميل أحمد حسن الحماية الجنائية للملكية الفكرية، ط1، مركز
الدراسات العربية، مصر، 2016، ص 14
- 38- سعيد البوشيخي، الاستراتيجيات التنافسية في المؤسسات الاقتصادية، دار
الصفاء، عمان، 2019، ص88 .
- 39- مفروم برودي، المؤسسة الناشئة في الجزائر -الواقع والمأمول-
حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07 العدد 03، 2020،
ص344.
- 40- حسين يوسف وصديقي إسماعيل دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات
الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة طاهري
محمد بشارة المجلد 08 ع 01، سنة 2021، ص 73.
- 41- عراب فاطمة الزهراء صديقي خضرة دور دور الدولة في دعم المؤسسات
الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار إنشاء صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة
حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، بشار 2021
ص40.
- 42- سمير جادلي، منصف شرقي، تحليل مصادر تمويل المؤسسات الناشئة
في ظل التجارب الدولية الصين كرواتيا والمملكة المتحدة كتاب جماعي دولي
محكم بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية

- والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل،
الإيداع القانوني مارس 2021، ص 74
- 43- إقولي ولد رابح صافية، مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري،
الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة والحاضنات كلية الحقوق
والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد الخضر، الوادي، يوم 15 فيفري 2021،
ص ، ص 34.
- 44- عراب فاطمة الزهراء صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات
الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار إنشاء صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة
حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، بشار 2021
ص 44.
- 45- محمد الفلاق - ريادة الأعمال المقاولاتية من الفكرة إلى التجسيد دار ألفا
للوثائق، طاء الجزائر، 2022، ص 63 .
- 46- آية الصاحي وآخرون أثر الإبداع والابتكار في تحقيق الميزة التنافسية،
جامعة العربي النيسي، تيسة، 2022/2023، ص 03.
- 47- نصيرة درين، مجلة الدراسات الإعلامية والاتصالية - المجلد 2- أكتوبر
2022 ص 58.
- 48- بلغيث سمية مسعودي زكريا، دور حماية حقوق الملكية في نجاح المؤسسة
الناشئة، المجلد 08، العدد مارس 2023 ص 893.
- 49- أرزيل الكاهنة، هيئات دعم المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري
المؤسسات الناشئة والحاضنات جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزء الأول،
الطبعة، 2024، ص 46.

- 50- بلادي محمد - بشرى عبد الغني رأس المال الفكري وأثره على
الميزة التنافسية للمؤسسة الناشئة في ظل التوجه نحو التكنولوجيا الأعمال - ص
209 .
- 51- محمد فريد العربي نالقانون التجاري لشركات الاموال ،مصر الدار
الجامعية،ص282 .
- 52- إسماعيل عرباجي، إقتصاد المؤسسة، دار النشر، الطبعة الثانية بدون سنة
النشر ص 13.
- 53- محمد لمين قايد المؤسسة الناشئة قيمة مضافة للاقتصاد الوطني،
مجلة التراث المجلد 13، العدد 2 ص 16
- 54- محمد فريد العربي القانون التجاري شركات الأموال الدار الجامعية،
القاهرة، مصر

ثانيا -الرسائل والمذكرات:

- رسائل الدكتوراه
- 55- زايدي أمال ، السنة الجامعية ، النظام القانوني لتجمع الشركات التجارية
دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في القانون الأعمال، جامعة قسنطينة 2013 -
2014 ، ص12
- رسائل الماجستير
- 56- ضيف روفية ، سنة 2004 - 2005 ، استراتيجية النمو المصرفي من
خلال عمليات الاندماج .. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة،
ص25.

57- قليدة صورية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة
حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فيماليب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة
ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011-
2012، ص ص 77-78.

58- إيناس صيودة، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية
الجزائرية - دراسة حالة الفرض السندي المؤسسة سونطراك ، مذكرة مقدمة لنيل
درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة جامعة أحمد بوقرة
بومرداس، الجزائر 2017-2018، ص 11

59- كوسة حليلة، ادماج شركات المساهمة في التشريع الجزائري ، رسالة
ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد
لمين، دباغين، سطيف 2، ص 95 .

- رسائل الماجستير

60- عطاوي زينب دور التحفيزات الجبائية في دعم المؤسسات الناشئة دراسة
حالة في مشئلة المؤسسات المتوسطة والصغيرة أم البواقي مذكرة لاستكمال
متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي،
أم البواقي 2020/2021، ص 47 .

61- بوتلجة مخطارية دريسي حفيظة، واقع وأفاق المؤسسات الناشئة في
الجزائر، مذكرة ماستر تخصص إدارة اعمال كلية العلوم الاقتصادية التجارية
وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة ابن خلدون تبارت السنة الجامعية
2021/2022 ص 36.

62- عيايشة سلمى مومني ربح آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة حاضنة الأعمال التكنولوجية سيدي عبد الله الجزائر للفترة 2010/2022 مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 قالمة - 2022/2023، ص 17.

63- لونيبي عبد الرحيم بن يزيد عصام الدين آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج 2022/2023، ص 13.

64- إلياس عماد، بلال بوقطاية مذكرة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي - أهمية الدعم المالي لنجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر - جامعة الشهيد العربي التبسي - 2022 - 2023 - ص 6

65- زايدي عبد الكريم زيوش أسامة المؤسسات الناشئة في الجزائر مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2022/2023، ص 9

ثالثا- المجالات والمقالات :

66- سامي بن حملة، مفهوم الاندماج الشركات في القانون التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28، ديسمبر، 2007، ص 253.

67- عبد الدالة رحموني " رقابة التجميعات الاقتصادية كالية لحماية المنافسة "، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، عدد 5 . ديسمبر 2015.

- 68- شعبان العايب دور مجلس المنافسة بمراقبة التجميعات الاقتصادية في القانون التجاري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع، 12 جانفي 2016، ص100.
- 69- سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز محمد بن علي دور الإبداع في دعم التنافسية بالمؤسسة الاقتصادية ، مجلة البديل 38 الاقتصادي 04/6/2018- ص 23
- 70- سعادة فاطمة الزهرة، مسعودي خيرة، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري،دراسة تاريخية ،مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، صادرة عن جامعة عمار تليجي، الأغواط (الجزائر)، المجلد 3 العدد 2 2018، ص 235.
- 71- علاء سليمان ، حماية أقلية المساهمين في الشركات المساهمة المغفلة من مخاطر عمليات الاستحواذ ،مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16 ، العدد 2 ربيع الثاني /1441 ديسمبر 2019 ، ص497.
- 72- فوزي ابراهيم الموسوي، السنة 2019 ، مفهوم الاستحواذ ، أنواعه و تمييزه من غيره من النظم المشابهة ، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، العدد الخاص الخامس بحوث التدريسيين مع طلبة الدراسات)، ص174.
- 73- وسيلة لزعر - دور حقوق الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية - مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية المجلد -5- العدد 1- السنة 2020 ص437.
- 74- سفيان بن عبد العزيز، دور الإبداع في دعم الميزة التنافسية بالمؤسسة الاقتصادية ،مجلة البديل الاقتصادي، العدد /10، جامعة بشار ،الجزائر، 2020، ص 37 .

- 75- عبد الحميد لمين ، سامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والإبتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي 254/20،مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال ، المجلد 05، العدد 02(2020)، ص ، ص 09.
- 76- عادل مختاري، د.محمد بن البار أليات دعم المؤسسات الناشئة كأحد الحلول لمحاربة البطالة، دراسة حالة الجزائر، مجلة حوليات بشار في العلوم الإقتصادية المجلد 07 العدد ، 03 ، 2020، ص376.
- 77- علاء الدين بوضياف، محمد زبير دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر ، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 04/ العدد 02 ، 2020 ، ص90.
- 78- عثمانية أمينة منال بلعابد، المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الجهود التنظيم وهياكل الدعم، مجلة حوليات، جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد 03 ، 2020، ص 359.
- 79- بن لخضر السعيد، والأستاذة شنبى صورية، وطالبة الدكتوراه مخناش ياسمينه، وطالب الدكتوراه، بريك احمد مفهوم المؤسسات الناشئة بين التبنى والواقع، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجلد 04 العدد 01 سنة 2020، ص 29.
- 80- فوري إنصاف ، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمناجنت ، عدد 02، جامعة محمد الخضر بسكرة 2020، ص 22
- 81- بن عياد جلييلة دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية - مجلة الدراسات القانونية - صنف ج- المجلد 8- العدد 1 - النشر 20/01/2020- ص171.

- 82- حسن توفيق فيض الله، كارثة قادر إبراهيم شيخة ، الاندماج والاستحواد المصرفي وأثرها على حقوق الدائنين دراسة تحليلية مقارنة. المجلة العلمية لجامعة جيهان -السليمانية المجلد 5 العدد 1 ، السنة 2021 ، ص 95 .
- 83- مختاشة أمنة -المؤسسات الناشئة في الجزائر - الإطار المفاهيمي و القانوني « مجلة صوت القانون، جامعة محمد لمين نباغين، سطيف 2 المجلد الثامن العدد 1 2021، ص 771 .
- 84- مختاشة أمنة ،المؤسسات الناشئة في الجزائر ، الإطار المفاهيمي والقانوني، مجلة ،صوت القانون، المجلد 08، العدد 773 ،2021، ص 774 .
- 85- حبيبة عبدلي، النظام القانوني المستحدث لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 المجلد 11، العدد 01 جانفي 2022، ص 347-348 .
- 86- صفاء زايدي سعاد قوفي الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ،الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي المجلد 06 العدد 02 الجزائر، 2022 ص 168
- 87- مختار دويني الآليات القانونية المستحدثة لإزالة العراقيل الجبائية التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، صادرة عن جامعة مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد السابع العدد الأول سعيدة (الجزائر) 2022، ص 5.4
- 88- بلادي محمد، بشرى عبد الغني، رأس المال الفكري وأثره على الميزة التنافسية لمؤسسة الناشئة في ظل التوجه نحو التكنولوجيا الأعمال، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد /07، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2023، ص

89- سناء بن طالب، خالد رحم دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الناشئة، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة سطيف، 2023، ص 34 .

90- بوصوفة الزهرة «المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20/254 ، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية تصدر عن مخير المؤسسات الدستورية والنظم السياسية معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة، المجلد 7 العدد 2 سنة 2023، ص 127 .

91- نريمان بن عبد الرحمان التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات المجلد 06، العدد 02 أبريل 2023 ص 618.

92- علي غريبي، مجلس المنافسة كالية لمراقبة التجميعات الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الاقتصادي 35 ص 145.

رابعاً- التقارير والندوات :

93- لمياء دالي على مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2006، ص 31

94- ليلي بعوني -آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر -ملتقى وطني «المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة -كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خده 21 مارس 2022، ص 3 .

- 95- خوادجية سميحة حنان محاضرات في الملكية الفكرية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة. - 2021/2022، ص04.
- 96- اقلولي ولد رابح صافية، مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، الملتقى الوطني الثاني عشر حول المؤسسات الناشئة والحاضنات كلية الحقوق

المراجع باللغة الأجنبية :

- 97- Décision n°02-2019 du 15-04-2019 demande d'autorisation de concentration économique entre la société SPA SAE EXACT et la société SPA EXAL
- 98- Note de procédure de traitement des notifications des projets de concentration économique par le conseil de la concurrence
- 99- Hafsa Drouiche, Lamia Menai, Le financement des start-up en Algérie entre la réalité et les attentes, revue algérienne du droit des affaires Faculté de droit université d'Alger 1, 2021, p 02.
- 100- Yahia DjekidelMouhammedDoua Rais Merrad, La startup en Algérie caractéristiques, revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion, Université 'et obligations Amar Tligi Laghouat, Vol 05, N01, année 2021, P 422

- المواقع الإلكترونية :

- 101- <https://www.aps.dz/ar/economie> الموقع الإلكتروني تاريخ الاطلاع 01/06/2025
- 102- <http://www.wipo.int>. 14/04/2025, h:20:25.
- 103- <https://www.aps.dz>, le 23/04/2025 à 19:45
- 104- <http://www.almstathmir.dz> le 30/04/2025
- 105- www.wipo.int/about-wipo/ar/offices 10/06/2025h: 20:45
- 106- <http://sandbosc-ebs.com> c'est quoi une startup

تاريخ الاطلاع 2025/05/07 على الساعة 15:55.

الفهرس

رقم الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ص06-01	مقدمة
ص08	الفصل الأول : الاطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة
ص08	تمهيد
ص09	المبحث الأول: الإطار النظري و لمفاهيمي للمؤسسات الناشئة
ص09	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة
ص09	الفرع الأول: تعريف الفقهي والقانوني للمؤسسات الناشئة
ص15	الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة
ص16	الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة
ص20	المطلب الثاني: مراحل حياة المؤسسات الناشئة وأنواعها
ص20	الفرع الاول: مراحل حياة المؤسسات الناشئة
ص22	الفرع الثاني : أنواع المؤسسات الناشئة
ص25	المبحث الثاني: الإطار القانوني المنظم للمؤسسات الناشئة في الجزائر
ص25	المطلب الأول: الأسس القانونية لإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر
ص26	الفرع الأول: القوانين و اللوائح المنظمة للمؤسسات الناشئة
ص30	الفرع الثاني: النظام الجبائي الخاص بالمؤسسات الناشئة
ص38	المطلب الثاني :الإطار المؤسسي لدعم ريادة الأعمال في المؤسسات الناشئة
ص38	الفرع الأول: الهيئات والمؤسسات الداعمة للمؤسسات الناشئة
ص42	الفرع الثاني: نظام التمويل والمرافقة القانونية
ص46	خلاصة الفصل لأول
ص47	الفصل الثاني : الاستراتيجيات القانونية للمؤسسات الناشئة

ص48	تمهيد :
ص49	المبحث الأول: إستراتيجية حماية الملكية الفكرية للمؤسسات الناشئة
ص49	المطلب الأول: مفهوم الملكية الفكرية
ص50	الفرع الأول: تعريف حقوق الملكية الفكرية
ص52	الفرع الثاني : أنواع الملكية الفكرية
ص56	الفرع الثالث : خصائص الملكية الفكرية
ص57	المطلب الثاني: أهمية حماية الملكية الفكرية للمؤسسة الناشئة
ص57	الفرع الأول: أهمية حماية الملكية الفكرية على الصعيد الاقتصادي
ص58	الفرع الثاني: أهمية حماية الملكية الفكرية على الصعيد الاجتماعي
ص59	الفرع الثالث: أثر الحماية الفكرية للمؤسسة الناشئة
ص65	المبحث الثاني: إستراتيجية الإدماج و الإستحواذ في المؤسسات الناشئة.64
ص65	المطلب الأول: إستراتيجية الإدماج في إطار المؤسسات الناشئة
ص65	الفرع الأول:تعريف الاندماج
ص68	الفرع الثاني: أهداف اندماج المؤسسات الناشئة
ص69	الفرع الثالث: الإجراءات و الآثار القانونية لاندماج المؤسسات الناشئة
ص76	المطلب الثاني: إستراتيجية الاستحواذ في إطار المؤسسات الناشئة
ص76	الفرع الأول : تعريف الإستحواذ
ص79	الفرع الثاني: الأهداف والآثار القانونية لعمليات الاستحواذ
ص82	الفرع الثالث: آليات الرقابة على الإدماج و الإستحواذ في قانون المنافسة
ص86	خلاصة الفصل الثاني
ص88	الخاتمة
ص92	قائمة المصادر والمراجع
ص108	الملخص

ملخص مذكرة ماستر

تتناول مذكرة بعنوان الاستراتيجية القانونية للمؤسسات الناشئة في السوق اهمية الاطر القانونية التي تحتاجها المؤسسات الناشئة لتحقيق نجاح مستدام في بيئات العمل التنافسية، تركز المذكرة على دور الابتكار والتكنولوجيا في تاسيس هذه المؤسسات وتوضح كيفية حماية الملكية الفكرية لضمان تفوقها كما تتناول الاستراتيجيات القانونية اللازمة لتجنب النزاعات وضمان الامتثال للأنظمة المعمول بها بالإضافة الى ذلك تناقش المذكرة كيف يمكن للاندماج والاستحواذ ان يسهم في تعزيز نمو المؤسسات وزيادة حصتها في السوق مما يعزز من قدرتها التنافسية .

الكلمات المفتاحية :

1- المؤسسات الناشئة.

2- الاستراتيجيات القانونية.

3- الملكية الفكرية.

4- الاندماج والاستحواذ.

Abstract of Master's Thesis

English Translation: Legal Strategy for Startups in the Market This memo, titled "Legal Strategy for Startups in the Market," addresses the critical importance of legal frameworks that startups need to achieve sustainable success in competitive business environments. It highlights the role of innovation and technology in establishing these ventures and clarifies how to protect intellectual property to ensure their superiority. The memo also covers the necessary legal strategies to avoid disputes and ensure compliance with applicable regulations. Furthermore, it discusses how mergers and acquisitions can contribute to fostering the growth of startups and increasing their market share, thereby enhancing their competitiveness.

Keywords:

1- Startups.

2- Legal Strategies.

3- Intellectual Property.

4- Mergers and Acquisitions.